هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 3 من جدول الأعمال **CX/EXEC 22/82/3**

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثانية والثمانون

دورة افتراضية

20–24 و30 يونيو/حزيران 2022

اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية بشأن تفعيل بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي

تقرير من رئيس هيئة الدستور الغذائي

المقدمة

1- توفر بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار توجيهات إجرائية رئيسية إلى هيئة الدستور الغذائي لمعالجة الحالات التي ناقش فيها الأعضاء النصوص المتعلقة بسلامة الأغذية في الدستور الغذائي، وأشاروا إلى عوامل / شواغل أخرى لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم المخاطر ولكنها ذات صلة بحماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وتُوفر بيانات المبادئ توجيهات بشأن الحالات التي يمكن فيها أو لا أخذ هذه العوامل/المخاوف الأخرى في الاعتبار في عمل الدستور الغذائي (البيان 2 والمعايير)، وما يمكن القيام به عندما لا يتمّ التوصّل إلى اتفاق بشأن هذه العوامل (البيان 4).

2- واعتمدت هيئة الدستور الغذائي بيانات المبادئ في دورتها الحادية والعشرين في عام 1995، وتمّ وضعها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد إطار تحليل المخاطر للدستور الغذائي بغية توجيه المناقشات بشأن عملية وضع المواصفات. وقد كانت إحدى المسائل الرئيسية العالقة التي تواجه اللجنة هي كيفية التعامل مع الحالات التي يتفق فيها الأعضاء كليًا أو جزئيًا على دور العلم في مجال سلامة الأغذية، ولكن تختلف آراؤهم بشأن أهمية "العوامل الأخرى". وقد وُضع البيان 4 خصيصًا لمعالجة مثل هذه الحالات، ولكنه لم يقدم الحلول المتوقعة بعد.

3- وأنشأت اللجنة التنفيذية التابعة للهيئة في دورتها السابعة والسبعين أول لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة التنفيذية معنية بتطبيق بيانات المبادئ. وأسفرت المناقشات التي دارت في هذه اللجنة الفرعية عن إعداد الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 التي استندت بدورها إلى تحليل سابق للبيان 4 (الوثيقة CX/EXEC 19/77/10).

4- وأجرت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين مناقشات مستفيضة بشأن بيانات المبادئ وقررت إنشاء لجنة فرعية ثانية لمواصلة العمل مع التركيز على تفعيل بيانات المبادئ.

اختصاصات اللجنة الفرعية الثانية بشأن تطبيق بيانات المبادئ

5- أنشأت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين اللجنة الفرعية الثانية وأناطتها بالاختصاصات التالية:

(1) **نطاق العمل**: مواصلة وضع توجيهات عملية للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي ولرؤسائها وأعضائها بشأن تفعيل بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم لتمكين الدستور الغذائي من وضع مواصفات يحتاج الأعضاء إليها وتستند إلى العلم، مع الإقرار بالحالات المختلفة في المناطق المختلفة من العالم واستكمال التوجيهات الواردة في التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

(2) **الجدول الزمني والنتائج المنشودة**: ستبدأ اللجنة الفرعية عملها في 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2021. وهي تهدف إلى تيسير تبادل الآراء في ما بين أعضاء اللجنة التنفيذية بشأن الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 بهدف تقديم تعليقات موحدة من أجل مناقشة واستعراض مشروع التوجيهات الصادر عن اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين، مع الإشارة إلى أنّ اللجنة التنفيذية ستنظر في دورتها الثانية والثمانين في كيفية إشراك أعضاء الدستور الغذائي على نطاق أوسع.

عمل اللجنة الفرعية

الرسالة الأولى الموجهة إلى اللجنة الفرعية والاجتماع الافتراضي

6- بدأت اللجنة الفرعية عملها في 20 يناير / كانون الثاني 2022 بتعميم رسالة أولى واستبيان يطلبان ردودًا من الأعضاء على أسئلة محددة بشأن تفعيل بيانات المبادئ. واستندت الأسئلة إلى عمل اللجنة الفرعية الأولى وأخذت في الاعتبار أيضًا التحليل والاقتراحات الواردة في الوثيقتين CX/EXEC 19/77/10 وCX/EXEC 21/81/6. ويرد كلّ من الرسالة الأولى والاستبيان في الملحق 1.

7- وعُقد اجتماع افتراضي بين 21 و23 فبراير / شباط 2022 لتسهيل عمل اللجنة الفرعية وإتاحة تبادلات الأولية بشأن الردود على الرسالة الأولى. وتمثل الهدف من الاجتماع الافتراضي في ما يلي:

(أ) مواصلة المناقشات بشأن الوثيقة CX/EXEC 21/81/6، والتي نُوقِشت بإيجاز في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية؛

(ب) ومراجعة الإجابات على الأسئلة الواردة في الرسالة الأولى وتبادل الآراء بشأن الاقتراحات المتعلقة بوضع توجيهات عملية لرؤساء وأعضاء لجان الدستور الغذائي بشأن تفعيل بيانات المبادئ.

8- وكانت المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الافتراضي بنّاءة ومفيدة في إحراز تقدّم في المجالات الرئيسية المتعلقة بتفعيل بيانات المبادئ ووضع توجيهات عملية للرؤساء والأعضاء. وأسفر الاجتماع الافتراضي عن النقاط الرئيسية التالية:

(أ) اتفاق واسع على تفسير البيان 4 على النحو المبين في القسم 3-4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 مع التأكيد على الحاجة إلى الوضوح والفهم المشترك لبعض المصطلحات الواردة في بيانات المبادئ.

(ب) تقديم دعم واسع للرسم التخطيطي الوارد في القسم 5 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 مع التأكيد مجددًا على الحاجة إلى توضيح بعض الخيارات والمصطلحات لتسهيل فهمها واستخدامها بشكل أفضل.

(ج) تقديم الدعم المؤهل للخيارات المتعلقة بتفعيل البيان 4 على النحو المبين في القسم 6 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6.

(1) تقديم الدعم لإدراج بيانات الحالات الوطنية في تقارير اللجان التي يوجد فيها اتفاق بشأن دور العلم واختلاف في وجهات النظر بشأن الاعتبارات الأخرى والتي تفتقر إلى الدعم للتقدّم بالمعايير؛

(د) واختلاف الآراء بشأن اقتراح إدراج حاشية أسفل الصفحة في المعيار لوصف الحالات الوطنية بشأن التقدّم في المواصفات في مثل هذه الحالات. وتمّت الإشارة إلى السوابق الحالية لاستخدام هذه الحواشي لوصف الحالات المختلفة في مناطق مختلفة من العالم، بالإضافة إلى المسائل التي قد تنشأ عنها والتي تتطلب مزيدًا من المراجعة للخيارات المبيّنة في القسم 7 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6؛

(هـ) وتقديم الدعم والاعتراف لاستخدام التحفظات كآلية للتقدّم بالعمل عندما يكون هناك مستوى عالٍ من توافق الآراء لاعتماد مواصفة ما ولاستخدام الأعضاء إجراء الامتناع عن القبول في الحالات التي تندرج ضمن البيان 4 شريطة تسوية المسائل المتبقية المتعلقة بخيارات تفعيل البيان 4 (انظر النقطة (ج) أعلاه).

9- ونظر الاجتماع الافتراضي أيضًا في الردود الأخرى على الأسئلة الواردة في الرسالة الأولى المؤرخة في 20 يناير/ كانون الثاني 2022. وفي ما يلي الملاحظات الرئيسية المستخلصة من هذه المناقشات:

(أ) طبيعة العوامل / الاعتبارات الأخرى التي يمكن أخذها في الاعتبار: كانت هناك ردود متباينة على السؤال المتعلق بمزايا إجراء مزيد من المناقشات بشأن عوامل / اعتبارات أخرى. ورأى بعض الأعضاء أنّ هذه المسألة تقع خارج نطاق عمل اللجنة الفرعية وعارضوا النظر في هذه المسألة، بينما أيّد البعض الآخر ذلك. ومع ذلك، كان هناك اتفاق واسع على أنّ بيانات المبادئ الحالية تتيح للأعضاء، في غياب أيّ مناقشة أخرى بشأن عوامل / اعتبارات الأخرى، فرصة لتحديد واقتراح العوامل الأخرى التي قد تكون ذات صلة بمواصفة معينة على أساس كل حالة على حدة، كجزء من عملية إدارة المخاطر، وذلك لاختبار ما إذا كان يمكن قبول مثل هذا العامل (العوامل) على أساس عالمي، أو على أساس إقليمي في حالة المواصفات الإقليمية والنصوص ذات الصلة.

(ب) الاستعراض التقييمي: تمّ الإعراب عن آراء مماثلة بشأن ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في عملية الاستعراض التقييمي لمعالجة الحالات التي يوجد فيها اتفاق على دور العلم ولكن هناك عوامل أخرى تدخل في

الاعتبار. وأشار الاجتماع إلى المناقشات السابقة التي أجرتها اللجنة التنفيذية بشأن هذه المسألة وإلى قرار تركها للأمانة لاستعراض / تقديم المشورة للجنة التنفيذية حسب الحاجة.

(ج) التحفظات: وافق أعضاء اللجنة الفرعية أيضًا على الاقتراح الداعي إلى أن يُطلب من الأعضاء دائمًا تبرير أيّ تحفظات حرصًا على الشفافية.

نطاق الرسالة الثانية الموجهة إلى اللجنة الفرعية

10- بناءً على الردود على الرسالة الأولى والاستبيان، تمّ إرسال رسالة ثانية إلى أعضاء اللجنة الفرعية في 11 مارس / آذار 2022 للحصول على تعليقات بشأن المجالات التالية للاسترشاد بها:

(أ) التوجيهات التفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ؛
(ب) الرسوم التخطيطية واستخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة؛
(ج) الخيارات المتاحة لتفعيل البيان 4؛
(د) استخدام التحفظات؛
(هـ) والتدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

11- وترد الرسالة الثانية في الملحق 2.

تحليل الردود على الرسالة الثانية الموجهة إلى اللجنة الفرعية

المرفق 1: التوجيهات التفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ

12- طُلب تقديم تعليقات محددة على التوجيهات التفسيرية بشأن بيانات المبادئ الواردة في القسم 3 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6.

(1) **البيان 1**: وافق أعضاء اللجنة الفرعية على التوجيهات التفسيرية والاستنتاج المتعلق بالبيان 1. وتم التماس آراء الأعضاء بشأن التعليق الذي مفاده أنّ "*التقييمات الضرورية لجودة الأغذية والمعلومات الخاصة بالمستهلك لم يتم وصفها / تنظيمها في الدستور الغذائي بنفس الطريقة التي وُصفت / نُظّمت بها التقييمات المتعلقة بسلامة الأغذية*". وأعرب الأعضاء بوضوح أنّه لا حاجة لمواصلة مناقشة هذه المسألة في الدستور الغذائي. وأشاروا إلى أنّ العمليات القائمة للنظر في المسائل المتعلقة بالجودة واضحة وراسخة. ولوحظ أيضًا أنه على الرغم من أنّ التعليق قد يكون صحيحًا من الناحية الوقائعية، فإنّ أهميته لجهة التفعيل تظلّ غير واضحة. وأشار أحد الأعضاء إلى أنّ النظر في هذه المسألة لا يندرج ضمن نطاق وولاية اللجنة الفرعية.
الاستنتاج: بناءً على التعليقات الواردة، يُقترح إدراج النص والاستنتاجات الواردة في البيان 1 (بصيغتها الواردة في الوثيقة CX / EXEC 21/81/6) في مشروع التوجيهات التفسيرية.

(2) **البيان 2**: كما هو مبيّن في الملحق 1 من الرسالة الثانية، كان هناك اتفاق عام على التوجيهات التفسيرية والاستنتاج بشأن البيان 2. وأدلى الأعضاء، في ردودهم على الرسالة الثانية، بالتعليقات المحددة التالية:

- ضرورة التقيّد بدقة بالمصطلحات الواردة في البيان 2 عند الإشارة إليه.

- تقديم اقتراح بأنّ قائمة العوامل الأخرى الواردة في الفقرة 35 من *مبادئ العمل الخاصة بتحليل المخاطر من أجل تطبيقها في إطار الدستور الغذائي* ليست شاملة، وبضرورة الاعتراف بأنّ الآراء قد تختلف بشأن ما إذا كان يمكن تصنيف هذه المسألة على أنّها مشروعة أم لا. واقتُرح إجراء بعض التعديلات المحددة على مشروع الاستنتاج الوارد في البيان 2 لتضمين هذه الفكرة.

التعليق: من المتفق عليه أنّ الإشارات إلى بيانات المبادئ يجب أن تتقيّد بدقة بالمصطلحات الواردة في دليل الإجراءات مع الإشارة إلى أنّ بعض المصطلحات الواردة في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 لا يُقصد بها تغيير معنى البيان أو لغته. ومن الصحيح أن نُشير إلى أنّ قائمة العوامل الأخرى المشار إليها في مبادئ العمل الخاصة بتحليل المخاطر من أجل تطبيقها في إطار الدستور الغذائي ليست سوى أمثلة توضيحية وليست شاملة. ومن المتوقع في هذا الصدد أن تتناول هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية مسألة العوامل المشروعة الأخرى عند ظهورها على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة " معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني". وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّه لم يتمّ التوصل إلى توافق في الآراء في إطار اللجنة الفرعية بشأن ضرورة النظر على نطاق أوسع في العوامل المشروعة الأخرى مع إشارة بعض الأعضاء أنّ هذه العوامل ليست جزءًا من اختصاصات اللجنة الفرعية.

الاستنتاج: بناءً على التعليقات المقدمة، يُقترح تعديل التوجيهات التفسيرية للبيان 2 على النحو التالي:

- التأكد من أنّ المصطلحات المستخدمة دقيقة ومتّسقة مع النصّ الوارد في دليل الإجراءات؛
- وتعديل الاستنتاج المقترح للبيان 2 على النحو التالي لمراعاة التعليقات:

يشدد هذا البيان على مبدأين رئيسيين متكاملين. ويتوقع المبدأ الأول أن تراعي اللجان وهيئة الدستور الغذائي العوامل الأخرى ذات الصلة بحماية الصحة وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، عند الاقتضاء، بما في ذلك العوامل المنصوص عليها في الفقرة 35 من مبادئ العمل الخاصة بتحليل المخاطر من أجل تطبيقها في إطار الدستور الغذائي. ويستنتج المبدأ الثاني أنّ العوامل الأخرى التي ليست ذات صلة بغرض الدستور الغذائي، كما تحددها معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني، ينبغي ألّا تؤخذ في الاعتبار في المناقشات المتعلقة بإدارة المخاطر في الدستور الغذائي. ويتطلب تطبيق هذا البيان فهمًا مشتركًا للعوامل الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع كل مواصفة قيد الدراسة، مع توثيق أيّ عوامل أخرى من هذا القبيل لتكون عملية إدارة المخاطر شفافة ومتسقة على النحو المنصوص عليه أيضًا في الفقرة 31 من مبادئ العمل الخاصة بتحليل المخاطر من أجل تطبيقها في إطار الدستور الغذائي.

(3) **البيان 3:** عكست التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة الفرعية الدعم المقدّم للتوجيهات والاستنتاجات التفسيرية. وأقرّ الأعضاء بالطابع العام للبيان وبالدور الذي يؤديه التوسيم في تعزيز أهداف حماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وأقرّ الأعضاء أيضًا أنّ لهيئة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية دور في النظر في خيارات وضع الملصقات الغذائية كجزء من إدارة المخاطر الأوسع نطاقًا لمعالجة العوامل المشروعة الأخرى المقبولة عالميًا. واتفق الأعضاء أيضًا على أنّه في الحالات التي تُذكر فيها عوامل أخرى لا تقع ضمن صلاحيات الدستور الغذائي، يكون للأعضاء خيار النظر في حلول توسيم

الأغذية على المستويين الوطني أو الإقليمي. واتفق الأعضاء الذين علّقوا على هذا البيان أيضًا إلى حدّ كبير على أنّ الرسم التخطيطي يوضح الكيفية والظروف التي تجعل خيارات التوسيم مناسبة للدستور الغذائي أو على المستوى الوطني / الإقليمي.

الاستنتاج: بناءً على التعليقات الواردة أعلاه، يُقترح تعديل الاستنتاج الوارد في البيان 3 على النحو التالي:

"يجب تقييم إمكانية استخدام ملصقات الأغذية لإعلام المستهلك بشكل أفضل وتعزيز حماية المستهلك و/ أو الممارسات العادلة في تجارة الأغذية حسب الاقتضاء.

وفي حالة وجود اتفاق على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة، وتباين الآراء بشأن اعتبارات أخرى، يكون للأعضاء أيضًا خيار النظر في توسيم الأغذية على المستوين الوطني أو الإقليمي.

ويمكن أن يؤدي توسيم الأغذية إلى التخفيف من شواغل المستهلكين ويُتيح أمامهم الاختيار، مع مراعاة أقلّ المعايير التجارية تقييدًا لمنظمة التجارة العالمية."

(4) **البيان 4:** وافق الأعضاء الذين علقوا على هذا البيان بشكل عام على التوجيهات التفسيرية والبيان المحدد في القسم 3–4 ولكنّهم اقترحوا إدخال بعض التعديلات الطفيفة لتحسين وضوح البيان وتجنب سوء الفهم المحتمل. أمّا التعليق الرئيسي الآخر الذي تم إبداؤه فيتعلق باستخدام مصطلح "القبول" في ضوء إلغاء إجراءات قبول الدستور الغذائي. ورأى الأعضاء أنّ استخدام التحفظات يمثل آلية لدعم تطبيق البيان 4 مع الإشارة إلى أنّ الامتناع عن التصويت أو عدم الاعتراض على تقدّم مواصفة ما هو أيضًا خيار شرعي متاح للأعضاء. وفي الحالة الأخيرة، يُستنتج أنّ العضو قد اختار ألّا يعترض على تقدّم مواصفة ما دون الإشارة أو الإعلان عن موقفه بشأن إمكانية اعتمادها / استخدامها على المستوى الوطني. وهناك استنتاج آخر محتمل هو مواصلة تمسّك الأعضاء باعتراضهم على التقدّم بالمواصفة دون أن يقتضي ذلك منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرارها. وجاء في تعليق آخر أنّه ينبغي قراءة البيان 4 بالاقتران مع النص المتعلق بالتحفظات على النحو المبيّن في *الخطوط التوجيهية لإدارة اجتماعات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام الحكومية الدولية المخصصة*.

واقترح الأعضاء إجراء تعديلات طفيفة على الاستنتاج الوارد في البيان 4. وفي ما يلي نصّ الاستنتاج المنقّح:

بينما يرتبط هذا البيان بالتحفظات ("آراء الأقلية"، كما هو مذكور في دليل الإجراءات)، فإنّه مختلف من حيث إنّه يضع شرطًا لتطبيقه ويصف الظروف التي تسوغ ذلك.

فإذا ما استوفي هذا الشرط، فإنّ البيان 4 يُقدّم وسيلة رسمية للأعضاء للإشارة إلى عدم قبول/ استخدام المواصفة دون إجراء مناقشة إضافية لآرائهم بشأن الاعتبارات الأخرى. وهذا يتفق مع القيم الرئيسية للدستور الغذائي، ولا سيما الشفافية.

الاستنتاج: كانت الردود الواردة من الأعضاء بشأن البيان 4 إيجابية بشكل عام ومتسقة مع التوجيهات والاستنتاجات التفسيرية. وتم تعديل البيان الختامي على النحو المشار إليه أعلاه لتحسين الوضوح وتجنب سوء التفسير. ولا تزال هناك شواغل بشأن عدم وضوح بعض المصطلحات مثل مصطلح "القبول". غير أنّ

مصطلح "القبول"، كما هو مذكور أعلاه، لا يتعلق بإجراءات القبول للدستور الغذائي التي لم تعد موجودة في دليل الإجراءات. ويُقترح أن يؤيد الأعضاء الفهم المشترك لمصطلح القبول لأغراض هذه الوثيقة التوجيهية.

القسم 4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6: معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني

13- ترتبط المعايير التي اعتُمدت في عام 2001 والتي تهدف إلى تعزيز الفهم المشترك للعوامل الأخرى الناشئة، ارتباطًا وثيقًا ببيانات المبادئ، مع إشارة خاصة إلى البيان 2.

وأعرب عدد قليل من الأعضاء الذين علّقوا على القسم 4 عن رضاهم عن التوجيهات التفسيرية المقدمة في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6. واقترح أحد الأعضاء أنّ العوامل الأخرى التي تمّ النظر فيها بموجب المعايير (ب) و(ج) و(هـ) و(ز) قد تستند أيضًا إلى العلم، وأنّ العوامل الأخرى التي تمّ تحديدها خلال عملية إدارة المخاطر قد تشمل البيانات الكمية / النوعية والمعلومات العلمية.

وتساءل عضو آخر عن جدوى التوجيهات التفسيرية المندرجة في المعيار (ز)، ولا سيما الاستنتاج بأنّ القائمة التوضيحية المشار إليها هي عوامل مشروعة أخرى، ثم أضاف أنّها تقترب في طبيعتها من طبيعة الاعتبارات المجدية لتحديد العوامل الأخرى التي يمكن أخذها في الاعتبار، وأنّه لا ينبغي النظر في هذا المعيار إلّا بعد تقييمه وفقًا للمعايير (ب) و(ج) و(هـ). وبناءً على ذلك، شكّك العضو في جدوى التوجيهات التفسيرية للمعيار (ز).

14- الاستنتاج: أظهرت الردود على القسم 4 تأييدًا عامًا للتوجيهات التفسيرية بصيغتها الواردة في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6. وبالنسبة للتعليقين المحددين الموصوفين أعلاه، لا يوجد في المعايير ما يستبعد العناصر العلمية المرتبطة بالنظر في العوامل الأخرى.

وتتعدد التفسيرات المحتملة للاقتراح القائل بأنّ الوصف الوارد في المعيار (ز) لا يُشكّل أمثلة على "عوامل أخرى" بل اعتبارات مجدية لتحديد العوامل الأخرى. وفي بعض الحالات، قد تكون النقاط المذكورة اعتبارات تدخل في تحديد عوامل أخرى، بينما قد تُعتبر في حالات أخرى عوامل أخرى في حدّ ذاتها.

وعلى هذا الأساس، يُقترح أن يدعم الأعضاء التوجيهات التفسيرية الواردة في القسم 4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 (انظر المرفق 1).

المرفق 2: الرسم التخطيطي *وإطار صنع القرار لاستخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة*

15- طلبت الرسالة الثانية من الأعضاء إبداء تعليقات محددة على الرسم التخطيطي الوارد في القسم 5 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 لإرشاد الرؤساء في حالة اتفاق أعضاء الدستور الغذائي على دور العلم وكانت لهم وجهات نظر مختلفة بشأن عوامل / اعتبارات أخرى. وأشارت الردود على الرسم التخطيطي إلى ما يلي:

(أ) يجب الاعتراف بالرسم التخطيطي ودعمه بشكل عام بوصفه دليلًا يسترشد به الرؤساء.

(ب) يجب ألا يقتصر الرسم التخطيطي على معالجة العوامل الأخرى، بل ينبغي أن يكون جزءًا من عملية وضع المواصفات على نطاق واسع، وأن يعترف ببيان المبادئ الأول ويمضي بها قُدمًا كنقطة انطلاق رئيسية.

(ج) ولا يُستخدم الرسم التخطيطي إلّا بعد أن يتفق الأعضاء على دور العلم وتقييم المخاطر ومستوى الحماية الضروري.

(د) ويجب أن يحدد الرسم التخطيطي كأساس ما إذا كان هناك توافق في الآراء على دور العلم وتقييم المخاطر ودعم التقدّم بالمواصفة قبل الانتقال إلى العوامل المشروعة الأخرى.

(هـ) وهناك حاجة إلى الاعتراف والإشارة بوضوح إلى أنّ تطبيق الرؤساء للبيان 4 لا يتطلب موافقة الأعضاء الذين لديهم آراء مختلفة بشأن اعتبارات أخرى (كما هو مقترح في الخطوة 1-2-1 من الرسم التخطيطي الوارد في القسم 5 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6.

(و) وعند النظر في خيارات بديلة مثل الخطوط التوجيهية (بدلًا من المواصفات) في حالة الاتفاق على دور العلم، يجب تجنب أي استنتاج أو اقتراح يُفيد بأنّ الخطوط التوجيهية لها معنى مختلف عن المواصفة.

(ز) والاعتراف بالعمليات المستخدمة بالفعل في الدستور الغذائي مثل "استمارات الشواغل" لمراعاة مخاوف الأعضاء أثناء عملية وضع المواصفات؛

(ح) وفي الحالات التي لا يمكن فيها لبيانات المبادئ تقديم حلّ، يجب أن تُقرّ الخيارات المدرجة في الرسم التخطيطي بعملية الاستعراض التقييمي وبأنّ مسؤولية اتخاذ القرار النهائي تقع على عاتق هيئة الدستور الغذائي.

16- **الاستنتاج:** تُشير الردود على الرسالة الثانية إلى وجود تأييد عام للرسم البياني كدليل يسترشد به رؤساء اللجان وأعضاء هيئة الدستور الغذائي. وعلى الرغم من أنّ الرسم التخطيطي قد وُضع لمعالجة الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ، فمن المسلَّم به أنّ نقطة الانطلاق لأيّ إجراءات تتخذها اللجان هي تحديد ما إذا كان هناك اتفاق بشأن دور العلم وتقييم المخاطر وما إذا كان هناك توافق في الآراء على التقدّم بالمواصفة من خلال عملية الخطوات. ومن الواضح أنّ بيانات المبادئ تدخل حيز التنفيذ في حالة اتفاق أعضاء الدستور الغذائي على دور العلم وعلى مستوى الحماية الضروري للصحة العامة، واختلاف وجهات النظر بشأن العوامل المشروعة الأخرى / الاعتبارات الأخرى. وتُمثل النقطة التي تشدد على ضرورة تجنّب أيّ لبس بشأن حالة المعايير والخطوط التوجيهية ملاحظة صائبة.

وفي ما يتعلق بالخيارات المتاحة في الحالات التي لا يمكن فيها لبيانات المبادئ تقديم حلّ، يجب أن يُقرّ الرسم التخطيطي بعملية الاستعراض التقييمي وأن يحدد بوضوح اختصاصات كلّ من الهيئة الفرعية وهيئة الدستور الغذائي.

واقترح عدد قليل من الأعضاء إجراء تغييرات محددة على تصميم الرسم التخطيطي لتبيّن آراءهم بشأن الخيارات في مختلف المراحل. ولتسهيل النظر في هذه الاقتراحات، تمّ تضمين نسختين من الرسم التخطيطي في المرفق 2.

المرفق 3: خيارات تفعيل البيان 4

17- دُعي أعضاء اللجنة الفرعية إلى إبداء تعليقات بشأن الخيارين المذكورين في القسم 6 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6.

(أ) اقترح الخيار 1 إدراج بيان في تقرير اللجان وتضمين بيانات توضيحية تصف مواقف الأعضاء في الحالات المتعلقة بتطبيق بيانات المبادئ.

(ب) اقترح الخيار 2 إدراج بيان في تقرير اللجان وكذلك وضع حاشية أسفل الصفحة في المواصفة لتسجيل موقف الأعضاء في الحالات التي لا يدعمون فيها مواصفة ما أو يواصلون الاعتراض على التقدّم بها، ويُعلنون أنهم لا يعتزمون استخدام المواصفة وفقًا لبيانات المبادئ والمعيار (د) من معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في البيان 2.

18- **التعليق**: أبرزت الردود على الرسالة الثانية انقسامًا واضحًا في الآراء بشأن الخيارات المتاحة. وأيّدت أغلبية الأعضاء الخيار 1 باعتباره أنسب طريقة لتسجيل موقف الأعضاء المعارضين لاعتماد مواصفة ما بسبب "اعتبارات أخرى" تندرج في البيان 4، واعتزامهم عدم تطبيق / استخدام المواصفة على الصعيد الوطني. ولم يبد الأعضاء أيّ تفضيل خاص للبيانات البديلة المقدمة.

19- ولم يتّفق الأعضاء بشأن خيار وضع حاشية أسفل الصفحة لتسجيل موقف الأعضاء الذين يمتنعون عن اعتماد مواصفة ما ويواصلون الاعتراض عليها لاعتبارات أخرى. وفي حين أيّد عدد قليل من أعضاء اللجنة الفرعية هذا الخيار، فإنّ الأغلبية الواضحة لم تؤيده بسبب الشواغل العملية التي يطرحها وضع الحواشي أسفل الصفحة في المواصفات والحاجة إلى تقليل استخدامها في المواصفات. وأعرب الأعضاء عن شواغل أخرى، من بينها الجوانب العملية للحفاظ على المواصفات وتحديثها في حالة تغير مواقف الأعضاء والآثار المترتبة على وضع حاشية أسفل الصفحة للإشارة إلى تحفظات الأعضاء أو امتناعهم عن التصويت أو اعتراضهم على حالة المواصفة.

20- **الاستنتاج**: هناك تأييد واضح لخيار تسجيل مواقف الأعضاء في تقارير اللجان بما يتّسق مع الممارسات الحالية. وستحتاج الخيارات المتعلقة بتسجيل هذه البيانات في التقارير إلى مزيد من الدراسة. ومن المفضّل الإدلاء ببيان موحد لتيسير النظر بكفاءة في هذه الحالات في إطار اللجان.

21- ويحتاج خيار وضع حاشية أسفل الصفحة في المواصفات إلى مزيد من الدراسة نظرًا لتباين الآراء بشأنه، بما في ذلك إجراء تحليل أوثق لآثاره الأوسع نطاقًا في ضوء التعليقات الإضافية على هذا الخيار. وعلى خلاف الحواشي المرجعية الواردة في تقارير الاجتماعات، ينبغي ألّا تكون الحواشي أسفل الصفحة في المواصفات عامة وإنّما مدرجة فقط على أساس كلّ حالة على حدة. وسيكون من المفيد أيضًا إجراء استعراض آخر لكيفية استخدام الحواشي أسفل الصفحة حاليًا لتسجيل التحفظات وما إذا كانت أيّ من الصياغات الحالية ذات صلة بالحالات التي تشملها بيانات المبادئ أو تنطبق عليها.

22- ويُدعى الأعضاء إلى النظر في الخيارين الواردين في القسم 6 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 مع مراعاة المعلومات الإضافية (التي سيتم توفيرها) بشأن الطريقة المتّبعة حاليًا لاستخدام الحواشي في أسفل صفحات المعايير لتسجيل التحفظات.

المرفق 4: استخدام التحفظات والامتناع عن قبول واستخدام مواصفة ما في الحالات التي تدخل في نطاق بيانات المبادئ

23- يعترف الأعضاء الذين أبدوا تعليقات على المرفق 4 باستخدام التحفظات ويؤيدونها كآلية للتقدّم بالمواصفات في حالة اتفاق أعضاء الدستور الغذائي على دور العلم واختلاف وجهات النظر بشأن اعتبارات أخرى. وهم يؤيدون التوجيهات كما وردت في المرفق 4.

24- وتُستخدم التحفظات بشكل متكرر في مختلف لجان الدستور الغذائي عندما يكون لدى الأعضاء شواغل بشأن جزء من المواصفة أو المواصفة بأكملها. وعادة ما تتضمن التحفظات أيضًا إشارة إلى أساس موقفهم وما إذا كانوا يعتزمون اعتماد المواصفة على المستوى الوطني. ويرى الأعضاء أن التحفظات تُمثّل سبيلًا لمعالجة الحالات التي يوجد فيها توافق واسع في الآراء على التقدّم بمواصفة ما على أساس العلم واختلاف وجهات النظر بشأن اعتبارات أخرى. بيد أنّ أحد الأعضاء أشار إلى أنّ استخدام التحفظات هو ممارسة راسخة في الدستور الغذائي وأنّه لا توجد حاجة خاصة إلى التمييز بين أهميتها واستخدامها في الحالات التي تقع في إطار بيانات المبادئ.

25- وطرحت التعليقات على هذا القسم أيضًا ضرورة التوصّل إلى فهم أوضح لمصطلح "الامتناع عن القبول" والتمييز بين التحفظات واستخدام الامتناع في الحالات التي تندرج في إطار البيان 4. وتساءل أحد الأعضاء عن الفرق بين إبداء التحفظ والامتناع عن القبول بالنظر إلى إلغاء إجراءات القبول للدستور الغذائي. وأشار تعليق آخر إلى إمكانية امتناع العضو عن التصويت أو الإعلان عن اعتزامه عدم استخدام مواصفة ما، دون إبداء تحفظ رسمي أو شرح أساس تحفظه. وأشار تعليق آخر أنه عندما يتم النظر في مواصفة ما للتقدم بها بموجب البيان 4 وعلى أساس الامتناع عن التصويت، لا يمكن اعتبارها مبنية على توافق في الآراء. كما شددت التعليقات على ضرورة أن يُشير الاجتماع إلى أنّ قرار التقدّم بالمواصفة قد اتُّخذ مع امتناع بعض الأعضاء عن التصويت وأن يتضمّن سجلًا للأعضاء الذين أشاروا إلى امتناعهم عن قبول المواصفة أو استخدامها.

26- **الاستنتاج**: أثار مشروع الخطوط التوجيهية بشأن التحفظات عددًا من التعليقات بما في ذلك بعض التعديلات المحددة على القسم الخاص "بالخيارات المتاحة للرؤساء والأعضاء". وبينما يؤيد الأعضاء مشروع الخطوط التوجيهية بشأن استخدام التحفظات والامتناع عن قبول واستخدام مواصفة ما في الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ، لا تزال هناك شواغل مستمرة بشأن عدم وجود تعريف أو فهم مشترك لبعض المصطلحات مثل "الامتناع عن القبول" بالنظر إلى إلغاء إجراءات القبول للدستور الغذائي. وتُسلّم التعليقات ضمنًا بأنّ التحفظات والامتناع عن التصويت هي إجراءات ذات صلة وقابلة للتطبيق في سياق البيان 4، ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق النتيجة نفسها المتمثلة في تسهيل التقدّم بالمواصفة. وتجدر الإشارة، كما كان الحال بالنسبة لعدد من المواصفات، إلى أنّ الأعضاء يتمتعون بخيار التعبير عن تحفظهم أو اعتراضهم على التقدم بمواصفة ما بسبب اعتبارات أخرى، مع إعلان عزمهم على الامتناع عن قبول المواصفة في الوقت نفسه. وعلى هذا الأساس، فإنّ النظر في إجراءات التحفظات والامتناع عن التصويت واستخدامها في الحالات التي تدخل فيها اعتبارات أخرى ستكون عناصر حاسمة لتفعيل بيانات المبادئ.

27- وتمّ تعديل مشروع الخطوط التوجيهية بشأن التحفظات والامتناع عن التصويت لمراعاة بعض التعليقات المحددة التي ترد في المرفق 4 لمواصلة النظر فيها.

المرفق 5: التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء

28- تندرج مراجعة اللجنة الفرعية للتدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء في إطار الردّ على سؤال محدد في الرسالة الأولى الموجهة إلى اللجنة الفرعية والتي تلتمس آراء الأعضاء بشأن ما إذا كانوا يعتبرون "*تدابير تيسير التوصل إلى توافق في الآراء*" المنصوص عليها في دليل الإجراءات مفيدة في دعم التوجيه العملي في الحالات التي تغطيها بيانات المبادئ. وكانت هناك آراء مختلفة بشأن هذا الموضوع. إذ أشار بعض الأعضاء إلى أنّ الخطوط

التوجيهية الحالية بشأن "التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء" كافية ولا تدعم أيّ عمل آخر في هذا المجال سواء من حيث مراجعة التوجيهات القائمة في دليل الإجراءات أو التوجيهات الإضافية. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضًا إلى عدم صدور أيّ تكليف للاضطلاع بعمل محدد في هذا المجال. وأُثيرت أسئلة أيضًا بشأن الاقتراح الداعي إلى تعديل النقطتين 1 و6 من *التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء* وما إذا كانت المسألة تندرج ضمن نطاق عمل اللجنة الفرعية.

29- **الاستنتاج:** من المسلم به أنّ اختصاصات اللجنة الفرعية لا تدعو إلى إجراء أيّ مراجعة محددة *"للتدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء"*، وأنها تعترف بالتكامل بين التوجيهات العملية بشأن تطبيق بيانات المبادئ والتدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء القائمة بالفعل في الدستور الغذائي. ولا تزال الخطوط التوجيهية بشأن التوافق في الآراء تتطوّر في الدستور الغذائي، ومن الأمثلة على ذلك وضع دليل للرؤساء في الآونة الأخيرة.

30- وفي ما يتعلق بالمقترحات المحددة لتعديل النقطتين 1 و6 من *التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء*، فقد تمت الإشارة إلى أنّه يجري أصلًا تناول المقصد من هذه الاقتراحات في إطار العمليات القائمة مثل عملية الاستعراض التقييمي التي تتيح للأعضاء فرصة استعراض اقتراحات العمل الجديدة، والتقدّم المحرز في العمل وأيّ مسائل أخرى قد تؤثر على سيره. وتضطلع اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي بمهمة النظر في أيّ اقتراحات لتعزيز عملية الاستعراض التقييمي.

31- ويُقترح إحالة الاستنتاجات الواردة أعلاه إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها.

الخلاصة:

32- تماشيًا مع اختصاصات اللجنة الفرعية، كان الهدف الرئيسي من هذا العمل هو وضع توجيهات عملية لرؤساء لجان الدستور الغذائي والأعضاء بشأن تفعيل بيانات المبادئ. وسيكون من المهم توفير التوجيه العملي لرؤساء لجان الدستور الغذائي والأعضاء لإحراز تقدّم في العمل في الحالات التي يوجد فيها اتفاق واضح بشأن دور العلم والمستوى الضروري لحماية الصحة العامة، ووجهات نظر مختلفة بشأن عوامل / اعتبارات أخرى. وكما ذُكر أعلاه، كانت مداولات اللجنة الفرعية بنّاءة ومفيدة للمضي قُدمًا في التفكير في المجالات الرئيسية المتعلقة بتفعيل بيانات المبادئ ووضع توجيهات عملية للرؤساء والأعضاء.

33- وركّزت اللجنة الفرعية على وضع توجيهات عملية تغطي المجالات التالية، مع مراعاة الاقتراحات الواردة في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 والأعمال السابقة بشأن هذا الموضوع:

(أ) التوجيهات التفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ؛
(ب) الرسوم التخطيطية واستخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة.
(ج) خيارات لتفعيل تطبيق البيان 4.
(د) استخدام التحفظات والامتناع عن قبول مواصفة أو استخدامها في الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ.

34- ونظرت اللجنة الفرعية في ما إذا كانت هناك حاجة إلى مراجعة "التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء" (انظر الفقرات من 28 إلى 31)، ولكن في ضـــوء التعليقات الواردة، لم تدرج في هذه الوثيقة أيّ اقتراحات محددة في هذا الصدد.

التوصيات

35- تُدعى اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين إلى القيام بما يلي:

(أ) النظر في مشـــروع التوجيهات العملية الذي يغطي المجالات المذكورة أعلاه (المرفقات من 1 إلى 4) وتقديم المشورة بشأن الخطوات المقبلة بما في ذلك كيفية إشراك أعضاء الدستور الغذائي على نطاق أوسع.

(ب) الإشارة إلى أنّه في غياب أيّ مناقشة إضافية بشأن عوامل / اعتبارات أخرى، تُمكّن بيانات المبادئ الحالية الأعضاء من تحديد واقتراح عوامل أخرى قد تكون ذات صلة بمواصفة معينة، على أساس كل حالة على حدة وكجزء من عملية إدارة المخاطر، لاختبار ما إذا كان يمكن قبول هذا العامل (العوامل) على أســـاس عالمي، أو على أساس إقليمي في حالة المواصفات الإقليمية والنصوص ذات الصلة.

(ج) الإحاطة علمًا بأنّه في ضـــوء التعليقات الواردة من أعضـــاء اللجنة الفرعية، لم تُدرج في هذه الوثيقة أيّ اقتراحات محددة لمراجعة "التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء".

المرفق 1

التوجيهات التفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار

البيان 1

تستند المواصفات الغذائية والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى التي تضعها هيئة الدستور الغذائي إلى مبدأ التحليل العلمي السليم والبراهين التي تتضمن إجراء استعراض معمّق لجميع المعلومات ذات الصلة بهدف أن تضمن المواصفات نوعية إمدادات الأغذية وسلامتها.

استخدام البيان 1

يصف البيان 1 أسلوب عمل الدستور الغذائي في ما يتصّل باعتباري سلامة الأغذية وجودتها. وتُعامل "النوعية" في البيان معاملة "السلامة" على الرغم من أن المواصفات التي تتناول نوعية الأغذية لا تستخدم تحليلًا علميًا وبراهين علمية بنفس أسلوب مواصفات سلامة الأغذية، وقد تكون أيضًا مستندة إلى ممارسات وخبرات السوق.

ويظل هذا البيان غير مثير للجدل إلى حد بعيد، وصلته ضعيفة بالقضايا المعقدة كتلك التي يثير فيها الأعضاء شواغل تتجاوز سلامة الأغذية ونوعيتها.

ويستحدث البيان الثاني من *بيانات المبادئ المتعلقة بدور تقييم المخاطر التي تتعرض لها سلامة الأغذية* لعام 1997 مفهوم مبدأ التحليل العلمي السليم كما تفعل مختلف نصوص تقييم المخاطر في إطار الدستور الغذائي، وتشير الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي في طبعاتها المختلفة إلى ضرورة أن تقوم المواصفات على أساس العلوم وتحليل المخاطر.

وفي ما يتصل بنوعية الأغذية، يكفل إجراء الدستور الغذائي المكوَّن من 8 خطوات استعراض جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك المساهمة العلمية ذات الصلة، استعراضًا شاملًا. ولم توصف/ تُنظم التقييمات الضرورية لنوعية الأغذية والمعلومات الموجهة للمستهلكين في الدستور الغذائي بنفس الطريقة التي وصفت بها أو نُظمت تلك الخاصة بسلامة الأغذية.

الاستنتاج

بخلاف تحديد المشهد الإجمالي لإقامة هيئة الدستور الغذائي لنصوصها على أساس العلوم، لا يبدو أن هناك أي استخدام محدد لهذا البيان، لأن ما ورد فيه مشمول بمزيد من التفاصيل في نصوص أخرى في دليل الإجراءات. بيد أن من المهم الإشارة إلى أن العلوم والدقة في عملية وضع المواصفات يضيفان مصداقية للمخرجات، التي تعدّ بالتالي نصوصًا مرجعية في تدابير الصحة والصحة النباتية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التي تشجع الأعضاء على استخدامهما في القواعد الوطنية.

البيان 2

تراعي هيئة الدستور الغذائي لدى وضعها للمواصفات الغذائية واتخاذ قرار بشأنها حيثما، كان ملائمًا، العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلكين والترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

استخدام البيان 2

عند طرح السؤال عما إذا كان يتعين النظر في العوامل المشروعة الأخرى أم لا، يقصر البيان 2 النظر في هذه العوامل على تلك التي تدخل في نطاق الدستور الغذائي وولاية هيئته.

وبالتالي، تُعتبر العوامل المشروعة الأخرى الخارجة عن ولاية هيئة الدستور الغذائي خارجة أيضًا عن نطاقه، وغير ذات صلة بالمناقشات التقنية الدائرة حول هذا البيان (ومن خلال المعايير). وعند ظهور مثل هذه الظروف، يكون البيان 4 مفيدًا، انظر في موضع لاحق أدناه (الامتناع والقبول).

ولا يقدم البيان 2 كذلك تعريفًا للعوامل المشروعة الأخرى. وإذا كان هناك عامل مشروع آخر متصل بحماية الصحة وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، فيتعين تحليل البنود من (أ) إلى (ز) لمعرفة ما إذا كان يمكن قبولها في الدستور الغذائي أم لا.

الاستنتاج

يؤكد هذا البيان مبدأين رئيسيين متكاملين. ويتوقع المبدأ الأول أن تراعي اللجان وهيئة الدستور الغذائي، عند الاقتضاء، العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية الصحة وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، بما في ذلك تلك الواردة في الفقرة 35 من مبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي. ويتمثل المبدأ الثاني في استنتاج مفاده أنّه لا ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار العوامل المشروعة الأخرى التي ليست ذات صلة بغرض الدستور الغذائي المتعلق بحماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية في مناقشات إدارة المخاطر في الدستور الغذائي. ويتطلب تطبيق هذا البيان فهمًا مشتركًا للعوامل المشروعة الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع المواصفة التي يجري النظر فيها.

البيان 3

يلاحظ بهذا الصدد أن توسيم الأغذية يلعب دورًا مهمًا في تعزيز هذين الهدفين.

استخدام البيان 3

يمكن لتوسيم الأغذية أن يساعد كلا العنصرين من عناصر الدستور الغذائي ("هذين الهدفين") حيث يمكن استخدامه لإعلام المستهلك بمسائل عديدة تتصل بحماية الصحة وجعل المقارنة ممكنة بين الأغذية. وترد إرشادات ذات صلة بهذا الموضوع في المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقًا (CXS 1-1985، والخطوط التوجيهية ذات الصلة، فضلًا عن نصوص الدستور الغذائي الأخرى).

ومن الخطوط التوجيهية المهمة في هذا السياق الخطوط التوجيهية العامة المتعلقة بالتنويه (CXG 1-1979). وتعرّف الخطوط التوجيهية التنويه بأنه "كل بيان ينص أو يقترح أو يلمح إلى أن الغذاء يحتوي على خصائص معينة ترتبط بمنشئه أو بخصائصه الغذائية أو طبيعته أو إنتاجه أو تركيبته أو تجهيزه أو أي من الخصائص الأخرى." وهذا يعني أن الخطوط التوجيهية تنطبق أيضًا على التنويه المتعلق بالخصائص التي لم يضع لها الدستور الغذائي مواصفات. وتقدم الخطوط التوجيهية الشروط التي يمكن في ظلها اعتبار أي تنويه بغذاء تنويها عادلًا، أي غير مضلل للمستهلك.

الاستنتاج

ينبغي، حسب الاقتضاء، تقييم خيار استخدام توسيم الأغذية لتحسين إعلام المستهلكين ومواصلة حماية المستهلكين و/أو الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وفي حال اتفق أعضاء هيئة الدستور الغذائي على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة واختلاف وجهات النظر بشأن اعتبارات أخرى، يكون أمام الأعضاء خيار النظر في توسيم الأغذية على المستوى الوطني أو الإقليمي.

ويمكن أن يؤدي التوسيم إلى التخفيف من شواغل المستهلكين ويتيح أمامهم الاختيار، وينبغي أيضًا أن يكون خيارًا جديرًا بالدراسة، لأنه قد يستوفي أقل المعايير التجارية تقييدًا لمنظمة التجارة العالمية، وتحديدا إذا ما من المتفق عليه غياب أي شواغل تتعلق بسلامة الأغذية/ صحة الإنسان ذات صلة بالبيان 4.

البيان 4

في حال اتفق أعضاء هيئة الدستور الغذائي على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة وظهور وجهات نظر مختلفة بشأن اعتبارات أخرى، يحق للأعضاء عدم قبول المواصفات ذات الصلة دونما يقتضي ذلك بالضرورة منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرارها.

استخدام البيان 4

انظر الوثيقة CX/EXEC 19/77/10 للاطلاع على مناقشة مستفيضة لهذا البيان.

والعبارات الرئيسية في هذا البيان هي: "اتفق على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة"؛ "ظهور وجهات نظر مختلفة بشأن اعتبارات أخرى"؛ "يحق عدم قبول المواصفات ذات الصلة"؛ "دونما يقتضي ذلك بالضرورة منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرارها".

وفي ما يلي يُفهم من عبارة "الاتفاق على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة" أنها تعني الاتفاق على تقييم المخاطر الذي أجرته لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أو مشاورة الخبراء المخصصة، بما أنه يتعين تحديد هذا "المستوى الضروري" استنادًا إلى العلوم وفقًا للبيان 1.

ولا يوجد تحديد إضافي لعبارة "اعتبارات أخرى" في البيان، ويفهم منها في ما يلي أنها تعني أي عوامل أخرى سواء كانت متفقة مع ولاية الدستور الغذائي أم لا، وسواء جرى قبولها باعتبارها عوامل مشروعة أخرى متفقة مع البيان 2 والمعايير أم لا.

ولا يوجد تحديد إضافي لكلمة "القبول" وقد قررت هيئة الدستور الغذائي[1] أنّ هذا لا يرتبط بإجراء القبول الخاص بالدستور الغذائي، الذي تم إلغاؤه. ويُفهم من ذلك في ما يلي أنه يعني استخدام المواصفات. وعدم القبول يوفر الشفافية، وينبغي أن ينظر إليه الأعضاء الآخرون على أنه إشارة إلى أن أعضاء معينين لا يعتزمون استخدام الدستور الغذائي أو مواءمة قواعدهم الوطنية معه في هذا الشأن. ولذا، فإن الإشارة إلى الامتناع أفضل من مجرد تجاهل المواصفة.

أما بالنسبة إلى عبارة "دون أن يقتضي ذلك بالضرورة منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرار"، فلا يمكن لأي عضو بمفرده أن "يمنع" اتخاذ قرار (إذا ما رغب أعضاء آخرون في اتخاذ قرار)، بيد أن إطالة أمد المناقشات قد تؤدي إلى تأخر العمل أو تعليقه.

ولعله سيكون من النادر أن يمنع أحد الأعضاء اتخاذ قرار ما، ولكن الوضع سيكون أكثر تعقيدًا إذا ما أيّد عدد كبير منهم الرأي نفسه. وهذا يعني أنه يمكن الاعتراف بكلمة "بالضرورة" على أنها تقدير لأن وجود شواغل لدى الأعضاء لا يعني أنه ينبغي لهم منع اتخاذ القرار بما أن امتناعهم مسلّم به ومشروع داخل القواعد.

الاستنتاج

بينما يرتبط هذا البيان بالتحفظات ("آراء الأقلية"، كما هو مذكور في دليل الإجراءات)، فإنه مختلف من حيث إنه يضع شرطًا لتطبيقه ويصف الظروف التي تسوغ ذلك.

فإذا ما استوفي هذا الشرط، فإن البيان 4 يقدم وسيلة رسمية للأعضاء لعدم استخدام المواصفة دون إجراء مناقشة إضافية لآرائهم بشأن الاعتبارات الأخرى. وهذا يتفق مع القيم الرئيسية للدستور الغذائي، ولا سيما الشفافية.

معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني

المعيار (أ)

في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالصحة والسلامة، ينبغي إتباع بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم وبيانات المبادئ المتصلة بدور تقييم المخاطر التي تتعرض لها سلامة الأغذية؛

الآثار المترتبة على المعيار (أ)

يكرر هذا المعيار أمرًا بديهيًا (من وجهة النظر الحالية). فهو لا يأتي بشرح إضافي للعوامل المشروعة الأخرى، وإنما يحدد ما كان واردًا وقت الصياغة في مجموعة البيانات الأخرى، وأصبح الآن واردًا أيضًا في نصوص الدستور الغذائي المتعلقة بتحليل المخاطر وفي الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي.

[1] الدورة الثانية والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة (2005)، والدورة التاسعة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي (2005)، والدورة الخامسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة (2009)، والدورة الثانية والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي (2009).

الاستنتاج

هذا المعيار نسخة محدّثة من البيان 1 ولا يقدم معلومات إضافية عن العوامل المشروعة الأخرى.

المعايير (ب) و(ج) و(هـ) و(ز): تحديد العامل المشروع الآخر الذي يمكن أن تنظر فيه هيئة الدستور الغذائي

(ب) **العوامل المشروعة الأخرى المتصلة بحماية الصحة والممارسات التجارية العادلة، يجوز تحديدها في عملية إدارة المخاطر**، وينبغي أن يوضح المسؤولون عن إدارة المخاطر كيف تؤثر هذه العوامل في تحديد خيارات إدارة المخاطر ووضع المواصفات والخطوط التوجيهية والنصوص المتصلة بها؛
(ج) **لا ينبغي أن يؤثر النظر في العوامل الأخرى على الأساس العلمي لتحليل المخاطر**؛ وفي هذه العملية، ينبغي مراعاة التفرقة بين تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، وذلك لضمان سلامة عملية تقييم المخاطر من الناحية العلمية؛
(هـ) **ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار فقط، في إطار الدستور الغذائي، العوامل الأخرى التي يمكن قبولها على أساس عالمي، أو على أساس إقليمي في حالة المواصفات الإقليمية والنصوص المتصلة بها؛**
(ز) يجوز النظر في إمكانية تنفيذ الخيارات الخاصة بإدارة المخاطر الناتجة عن طبيعة وخصوصية المعوقات التي تصادف طرائق الإنتاج والتجهيز، والنقل والتخزين، وخصوصًا في البلدان النامية؛ وينبغي تعزيز الاهتمامات الخاصة بالقضايا الاقتصادية والتجارية عمومًا ببيانات كمّية؛

الآثار المترتبة على المعايير (ب) و(ج) و(هـ) و(ز):

لا يجوز تحديد العوامل المشروعة الأخرى إلا من قِبَل عملية إدارة المخاطر. وعملية تقييم المخاطر مستقلة عن هذه الاعتبارات. (المعياران (ب) و(ج)).

وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار فقط العوامل الأخرى التي يمكن قبولها على أساس عالمي (أو على أساس إقليمي في حالة المواصفات الإقليمية). المعيار (هـ).

من الأمثلة على مجالات العوامل المشروعة الأخرى الممكنة ما يلي (المعيار (ز)):

- المعوقات التي تصادف طرائق الإنتاج والتجهيز، والنقل والتخزين، وخصوصًا في البلدان النامية؛
- الشواغل المتصلة بالمصالح الاقتصادية وقضايا التجارة، وإن كان ينبغي إثباتها ببيانات كمّية.

(المعياران (ب) و(و)): توثيق استخدام العوامل المشروعة الأخرى

(ب) العوامل المشروعة الأخرى المتصلة بحماية الصحة والممارسات التجارية العادلة، يجوز تحديدها في عملية إدارة المخاطر، **وينبغي أن يوضح المسؤولون عن إدارة المخاطر كيف تؤثر هذه العوامل في تحديد خيارات إدارة المخاطر ووضع المواصفات والخطوط التوجيهية والنصوص المتصلة بها؛**
(و) ينبغي أن توثق بوضوح عمليات النظر في العوامل الأخرى المحددة في وضع توصيات هيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية المنبثقة عنها في ما يتعلق بإدارة المخاطر، بما في ذلك مسوغات إدماجها في المعايير، على أساس كل حالة على حدة؛

الآثار المترتبة على المعيارين (ب) و(و):

في حالة استخدام العوامل المشروعة الأخرى في الدستور الغذائي، يجب الإشارة إلى ذلك وتوثيقه بوضوح. (المعياران (ب) و(و)):

المعيار (د): الاهتمامات المشروعة للحكومات التي لا تشكّل عوامل مشروعة أخرى

(د) ينبغي التسليم بأن بعض الاهتمامات المشروعة للحكومات لدى وضع تشريعاتها الوطنية لا يمكن تطبيقها بصفة عامة أو لا تكون مما يهم العالم أجمع (ملاحظة: ينبغي تلافي الخلط بين مبررات المقاييس الوطنية بموجب الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، وصلاحية تطبيقها على المستوى الدولي)؛

الآثار المترتبة على المعيار (د)

ملاحظة: يحتوي النص كما يظهر حاليًا في النسخة الإنكليزية من دليل الإجراءات على خطأ تحريري بسيط. ونصّ قرار هيئة الدستور الغذائي الأصلي على ما يلي: "يجب الاعتراف به ...". إصدارات اللغات الأخرى من دليل إجراءات الدستور الغذائي صحيحة وسيتم تصحيح النسخة الإنكليزية في الإصدار التالي من دليل إجراءات الدستور الغذائي.

ويعني المعيار (د) أنّه حتى وإن كانت بعض التدابير الوطنية مستندة إلى اهتمامات وطنية مشروعة، فلا يمكن وضعها في الاعتبار في إدارة المخاطر في إطار الدستور الغذائي لأنه لا "يمكن تطبيقها بصفة عامة" أو لأنها ليست "مما يهم العالم أجمع" (المعيار (هـ)). ويعني هذا أيضًا أنه يمكن مع ذلك تبرير هذه التدابير في سياقات أخرى حتى وإن لم تؤخذ في الحسبان في الدستور الغذائي.

واتفاقات منظمة التجارة العالمية، وبخاصة اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، تسلّم بـ "الأهداف المشروعة" التي تتجاوز نطاق الدستور الغذائي، وإن كان يمكن الاستشهاد بها لتبرير تدابير تقييد التجارة التي اعتمدها أعضاء المنظمة إذا ما طُعن فيها في إجراءات الدعاوى لمنظمة التجارة العالمية.

ولا تخل البيانات بحق الأعضاء السيادي في الدفاع عن قواعدها الوطنية و/ أو ذكر أهداف مشروعة أخرى للتبرير قد تكون مقبولة في منظمة التجارة العالمية/ متسقة مع حقوقها بموجب هذه الاتفاقات، حتى لو لم تستوف معايير النظر في اتخاذ قرارات هيئة الدستور الغذائي (أي متسقة مع العلوم/ تقييم المخاطر، ومتصلة بولاية هيئة الدستور الغذائي في مجال حماية صحة المستهلك والممارسات العادلة لتجارة الأغذية، ويمكن قبولها على أساس عالمي).

انظر على سبيل المثال: القسم 2-2 من اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة: "... هذه الأهداف المشروعة هي، في جملة أمور، متطلبات الأمن الوطني؛ أو منع الممارسات الخادعة؛ أو حماية صحة الإنسان أو سلامته، أو حياة الحيوان والنبات أو صحتهما، أو البيئة."

والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية يتيح أيضًا تدابير لحماية حياة الحيوان والنبات أو صحتهما داخل إقليم العضو، ويسلّم كذلك بالدستور الغذائي بوصفه هيئة وضع المواصفات الدولية لسلامة الأغذية، وبالمنظمة العالمية لصحة الحيوان بوصفها هيئة وضع المواصفات الدولية لصحة الحيوان، وبالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بوصفها هيئة وضع المواصفات الدولية لصحة النباتات. القسم 2-1: "يتمتع الأعضاء بالحق في اتخاذ ما يلزم من تدابير الصحة والصحة النباتية لحماية حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات، شريطة ألا تكون هذه التدابير غير متسقة مع أحكام هذا الاتفاق."

الاستنتاج

يوضح هذا المعيار أنه حتى لو لم يكن أحد الاهتمامات مؤهلًا ليكون من العوامل المشروعة الأخرى في الدستور الغذائي، فإن ذلك لا يعني أنه لا يمكن لأعضاء هيئة الدستور الغذائي اتخاذ تدابير تستند إلى اهتماماتها الوطنية المشروعة. إذ يجوز أن تكون التدابير المتخذة مقبولة في سياقات أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية، ولكن ليس مكان/ دور هيئة الدستور الغذائي تحديد مشروعية هذه الاهتمامات الوطنية. والمعيار أقرب إلى أن يكون تسليمًا من كونه بيانًا عملي المنحى.

ويمكن استخدام هذا التسليم في أجزاء التقرير ذات الصلة أو في المواصفة نفسها لطمأنة الأعضاء بأن هيئة الدستور الغذائي بامتناعها عن القبول تسلّم بأن الاهتمامات الناشئة قد تكون مشروعة ولكن خارج نطاق النظر في مواصفة عالمية (بحكم أن عملية تحليل المخاطر الخاصة بالدستور الغذائي لا تتيح إلا مراعاة العوامل المشروعة الأخرى المتفق عليها على المستوى العالمي).

المعيار (ح): عدم وضع عائق لا مبرر له؛ التأثير على البلدان النامية

(ح) لا ينبغي أن يؤدي إدماج العوامل المشروعة الأخرى في إدارة المخاطر إلى خلق عوائق لا مبرر لها أمام التجارة (ملاحظة: طبقًا لمبادئ منظمة التجارة العالمية، ومع مراعاة الأحكام الخاصة بذلك في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة)؛ وينبغي العناية بصفة خاصة بتأثير إضافة هذه العوامل الأخرى على البلدان النامية.

الآثار المترتبة على المعيار (ح)

ليس من الواضح كيف يمكن التحقق تحديدًا من الجزء الأول من هذا المعيار. وسيجري ذلك عادةً بعد التنفيذ في إطار منظمة التجارة العالمية. أما الجزء الثاني، فهو مدرج في إجراءات الدستور الغذائي الحالية في إطار الاستعراض التقييمي وهو

ليس مقتصرًا على العوامل الأخرى وإنما متصل بجميع أعمال الدستور الغذائي.

الاستنتاج

هذا المعيار غير واضح إلى حد ما، ولن يجري البحث فيه إلا بعد تحديد العوامل الأخرى التي يمكن وضعها في الاعتبار في إطار الدستور الغذائي، وهذا وضع لا يجري تناوله باستفاضة في إطار هذه الوثيقة.

المرفق 2

الرسم التخطيطي وإطار استخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة

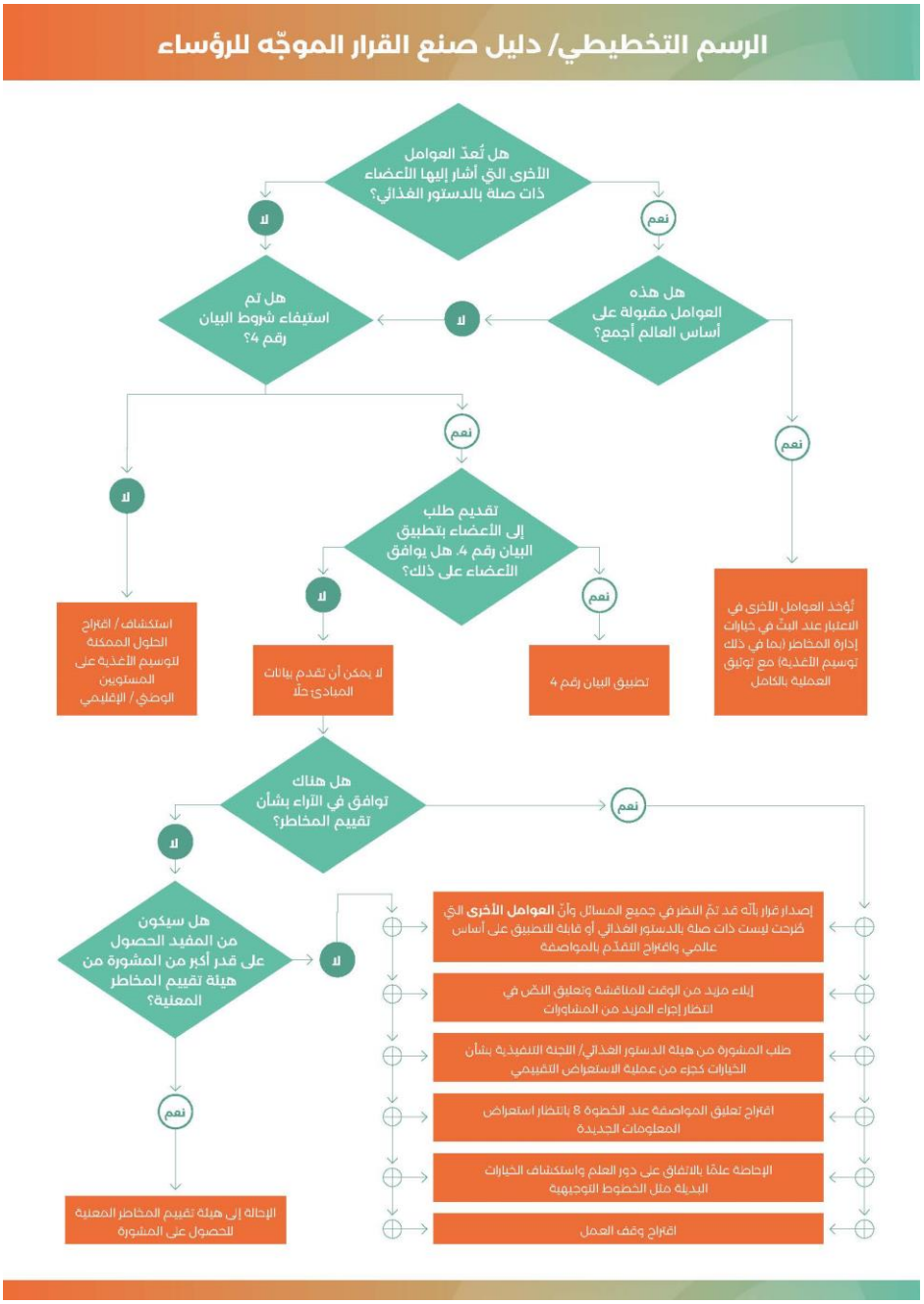

الرسم التخطيطي/ دليل صنع القرار الموجّه للرؤساء

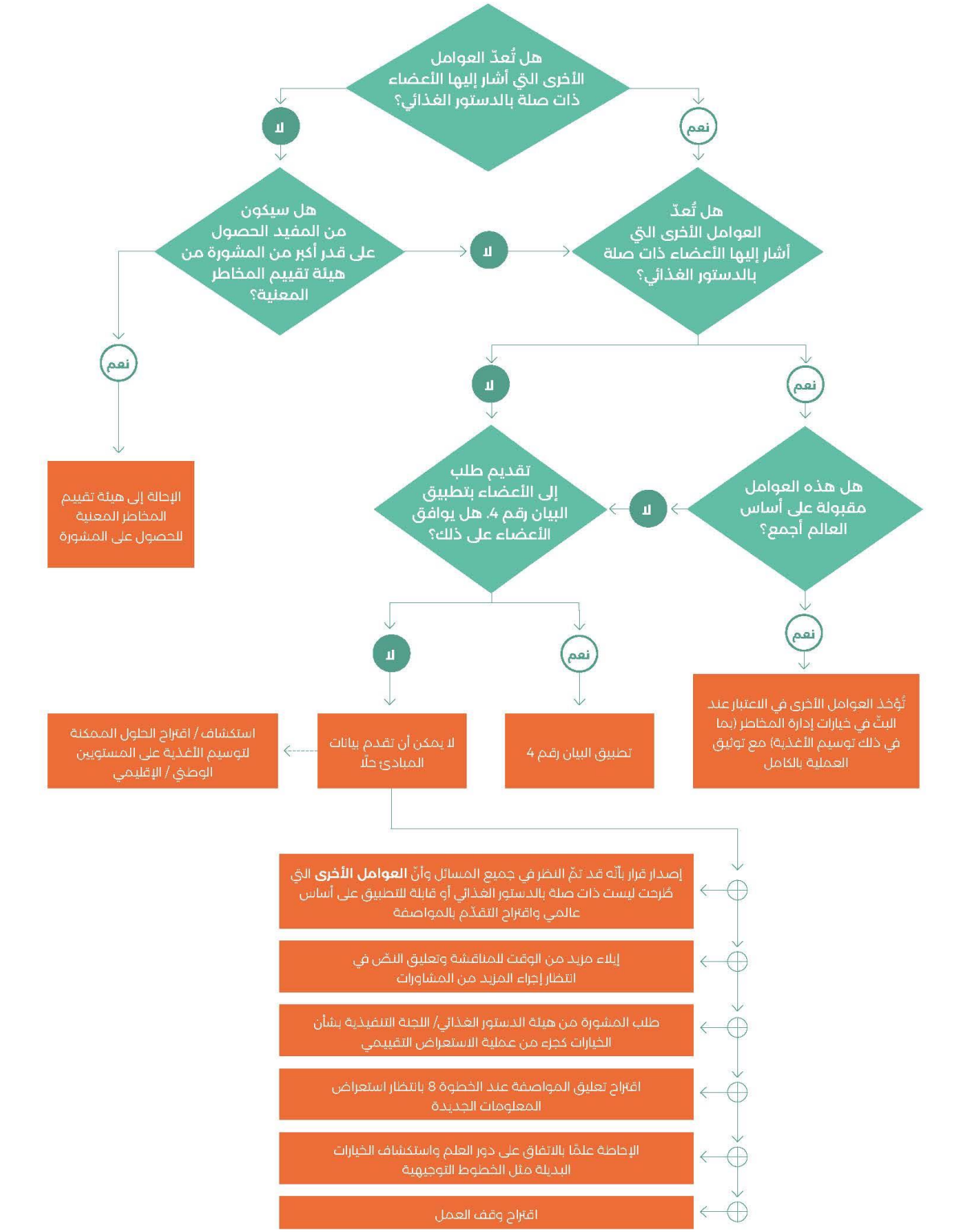

المرفق 3

خيارات لتفعيل البيان 4 من بيانات المبادئ

تُقدم الخيارات التالية للحالات التي يخلص فيها الرئيس إلى أن تطبيق البيان 4 ملائم، ويكون ذلك مقبولًا.

في التقرير

يمكن وضع البيان التالي في التقرير في حالة تطبيق البيان 4:

"تسلم لجنة/ هيئة الدستور الغذائي بأن الوفد أو الوفود س ص ع بينما توافق على المستوى المناسب من الحماية لصحة المستهلك، فإنها تعترض مع ذلك بالتحديد على اعتماد النص بسبب اهتماماتها المشروعة المتصلة بـ [إدراج الأسباب].

وأشارت لجنة/ هيئة الدستور الغذائي إلى أن الاهتمامات المشروعة التي أثارها الوفد س ص ع <غير مقبولة على أساس العالم أجمع >/< ليست متصلة بولاية هيئة الدستور الغذائي> ولا يمكن بالتالي وضعها في الاعتبار في إدارة المخاطر في إطار الدستور الغذائي.

وأشارت لجنة/هيئة الدستور الغذائي إلى أن الوفد س ص ع سوف يمتنع، تمشيًا مع البيان 4 من بيانات المبادئ، عن قبول النص."

في المواصفة

يمكن وضع حاشية أسفل الصفحة في المواصفة لضمان الشفافية الكاملة:

امتنع الأعضاء التالون عن قبول هذه المواصفة وفقًا للائحة الداخلية (البيان 4 من بيانات المبادئ الخاصة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى أخذ العوامل الأخرى بنظر الاعتبار) والمعيار (د) من معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني.

المرفق 4

استخدام التحفظات وإجراءات الامتناع عن القبول واستخدام المعايير في الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ

يُدعى أعضاء اللجنة الفرعية إلى مراجعة النص التالي بشأن استخدام التحفظات في الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ وإلى التعليق عليه:

1- تضمن اللائحة الداخلية للدستور الغذائي (الفقرة 1 من المادة العاشرة) "إدراج الآراء والتوصيات والاستنتاجات في تقارير الدورة، بما في ذلك بيانًا بآراء الأقلية عند الطلب". ولا يرد هذا الأمر بمزيد من التفصيل في اللائحة الداخلية ولكنه يشير إلى حقّ الأعضاء في تسجيل آرائهم عندما يكون لهم رأي مخالف للقرار المتخذ. ويتمّ تناول هذا الموضوع في *الخطوط التوجيهية لإدارة اجتماعات لجان الدستور الغذائي وفرق العمل الحكومية الدولية المخصصة*.

2- وتستخدم هذه الخطوط التوجيهية مصطلحي "التحفّظ" و"الاعتراض" وهما يمنحان الحقّ للوفود (الأعضاء) ووفود البلدان التي لها صفة المراقب في تسجيل اعتراضها على قرار اللجنة، عن طريق طلب بيان بموقفها يرد في تقرير اللجنة. وينبغي أن يُوضّح البيان مدى اعتراض الوفد والإفادة عمّا إذا كان يعترض على القرار أم أنّه يرغب في إتاحة فرصة أخرى لدراسة المسألة.

3- وعليه، يمكن وصف التحفظات كما هي مستخدمة حاليًا في الدستور الغذائي بناءً على هذه القواعد، بأنّها بيان بعدم موافقة أحد الأعضاء على القرار الذي تتخذه اللجنة أو الهيئة، ولكن بعد إبداء هذا العضو تحفظه الذي أُشير إليه على النحو الواجب في تقرير الدورة، لا يُحافظ على اعتراضه ويسمح بالتالي بالتوصل إلى قرار بتوافق الآراء. ويمكن أن تتعلق التحفظات بجزء من مواصفة أو بمواصفة بأكملها، ويتمّ إبداؤها في أعقاب اتخاذ القرارات. ويمكن أن تتعلق بجملة أمور منها تباين الآراء بشأن المستوى الضروري لحماية صحة المستهلك. وقد تُعرب ببساطة عن الرغبة في مواصلة المناقشات.

4- وتطلب الخطوط التوجيهية من الوفود إلى أن تُشير إلى "مدى" اعتراضها ولكنها لا تقدم توجيهات في هذا الصدد.

5- وعلى الرغم من أنّ الخطوط التوجيهية لا تطلب صراحة من الوفود تبرير موقفها، تقتضي الممارسات المعتمدة إدراج بيان بموقفها، ويتّضح ذلك من مداخلات الوفد السابقة في الاجتماعات ذات الصلة. وقد تمّ اعتماد العديد من مواصفات الدستور الغذائي على أساس توافق الآراء مع الإشارة في الوقت ذاته إلى تحفظات أحد الأعضاء أو أكثر.

6- ينص البيان 4 على أنّه في حال اتفق أعضاء هيئة الدستور الغذائي على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة وظهور وجهات نظر مختلفة بشأن اعتبارات أخرى، يحق للأعضاء عدم قبول المواصفات ذات الصلة

دون أن يقتضي ذلك بالضرورة منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرارها. ولا يتضمن البيان 4 أيّ توجيهات تُشير إلى كيفية توضيح هذه الحالة في التقرير – انظر الملحق 3 للاطلاع على الاقتراحات الواردة في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6.

الخيارات المتاحة للرؤساء والأعضاء

يحقّ الرئيس، عندما يعترض أحد الأعضاء التقدّم بمواصفة ما لأيّ سبب من الأسباب، أن يدعو ذلك العضو إلى تسجيل تحفظ يعرب عن آرائه في تقرير الاجتماع، مصحوبًا بوصف موجز لأسس التحفظ. وعندما يوافق العضو على أنّ تسجيل التحفّظ في التقرير يكفي للتنازل عن اعتراضه، يمكن التقدّم بالمعيار على أساس توافق الآراء.

ويمكن استخدام الخيار أعلاه عندما يتفق الأعضاء على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة ولكن تختلف وجهات نظرهم بشأن اعتبارات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لأيّ عضو أن يختار استخدام البيان 4، أو يجوز للرئيس أن يدعو العضو إلى استخدام البيان 4. ويتيح استخدام البيان 4 للأعضاء الامتناع عن قبول مواصفة ما دون أن يقتضي ذلك منع أو تأخير التقدّم بالمواصفة.

الملحق 1

20 يناير / كانون الثاني 2022

اللجنة الفرعية الثانية التابعة للجنة التنفيذية والمعنيّة بتطبيق بيانات المبادئ بشأن دور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار

طلب الإدلاء بالتعليقات

المعلومات الأساسية

1- أنشأت اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والسبعين لجنة فرعية أولى تابعة للجنة التنفيذية ومعنية بتطبيق بيانات المبادئ. وأسفرت مناقشات اللجنة الفرعية الأولى عن الوثيقة CX/EXEC 21/81/6، ولكنّها لم تتمكن من إنهاء أعمالها أو إجراء مشاورات واسعة مع أعضاء الدستور الغذائي بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على دورات الدستور الغذائي.

2- وأجرت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين مناقشات مستفيضة بشأن مسألة تفعيل بيانات المبادئ مع مراعاة التحليل الوارد في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6، والذي استند بدوره إلى تحليل سابق للبيان 4 (انظر الوثيقة رقم (CX/EXEC 19/77 /10).

3- ووُضعت بيانات المبادئ في مرحلة مبكّرة من عملية إعداد إطار لتحليل المخاطر في الدستور الغذائي ليأخذ الدستور الغذائي في الاعتبار العوامل العلمية وغير العلمية عند وضع المواصفات. وقد كانت إحدى المسائل الرئيسية العالقة التي تواجه اللجنة هي كيفية التعامل مع الحالات التي يتفق فيها الأعضاء أو يتفقون جزئيًا على دور العلم في مجال سلامة الأغذية، ولكن لديهم آراء مختلفة بشأن أهمية ومشروعية "العوامل الأخرى". وقد وُضع البيان 4 خصيصًا لمعالجة مثل هذه الحالات، ولكنه لم يقدم الحلول المتوقعة بعد.

4- وقررت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين إنشاء اللجنة الفرعية الثانية المعنية بتطبيق بيانات المبادئ لمواصلة العمل مع التركيز على تفعيلها. وليس هناك أيّ اقتراح أو ولاية لإعادة مناقشة صياغة بيانات المبادئ.

اختصاصات اللجنة الفرعية الثانية المعنية بتطبيق بيانات المبادئ

5- وافقت اللجنة التنفيذية، بناءً على المناقشات التي جرت في دورتها الحادية والثمانين، على إنشاء اللجنة الفرعية الثانية المعنية بتطبيق بيانات المبادئ بالاختصاصات التالية:

(1) **نطاق العمل**: مواصلة وضع توجيهات عملية للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي ولرؤسائها وأعضائها بشأن تفعيل بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم لتمكين الدستور الغذائي من وضع مواصفات يحتاج الأعضاء إليها وتستند إلى العلم، مع الإقرار بالحالات المختلفة في المناطق المختلفة من العالم واستكمال التوجيهات الواردة في التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

(2) **الجدول الزمني والنتائج المنشودة:** ستبدأ اللجنة الفرعية عملها في 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2021. وهي تهدف إلى تيسير تبادل الآراء في ما بين أعضاء اللجنة التنفيذية بشأن الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 بهدف تقديم تعليقات موحدة من أجل مناقشة واستعراض مشروع التوجيهات الصادر عن اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين، مع الإشارة إلى أنّ اللجنة التنفيذية ستنظر في دورتها الثانية والثمانين في كيفية إشراك أعضاء الدستور الغذائي على نطاق أوسع.

الغرض من طلب الإدلاء بالتعليقات وسياقه

6- على الرغم من أنّ بيانات المبادئ قد أُنشئت بنيّة حلّ المشكلات الناجمة عن الخلافات حول الحدود القصوى للمخلفات في محفزّات النمو، فقد أوضحت التجارب الأخيرة في هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية، ولا سيما في ما يتعلق بالتقدّم بالمواصفات المتعلقة بمحفزي النموّ راكتوبامين وزيلباتيرول، أنّ هناك اختلافًا ملحوظًا في وجهات النظر بين الأعضاء بشأن تفعيل بيانات المبادئ.

7- ويتضح من التحليل الوارد في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 أنّ البيان 4 يُقدّم وسيلة رسمية للأعضاء للمضي قُدمًا بالمواصفة دون إجراء مناقشة إضافية لآرائهم بشأن الاعتبارات الأخرى في حالة اتفاقهم على دور العلم. ومن الممارسات الشائعة في الدستور الغذائي أن يسمح الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي بالمضي قُدمًا حتّى عندما لا يتفقون مع الأحكام الواردة فيه، من خلال إبداء التحفظات، ولكن لا يمكن استيفاء شروط البيان 4 في جميع هذه الحالات حيث لا توجد حالة معروفة ذُكِرت فيها هذه الممارسة صراحة.

8- وتتمثل الأولوية في نطاق العمل الحالي في تحديد الآليات الممكنة لتشجيع الأعضاء على تسهيل المضيّ قُدمًا بالعمل في مثل هذه الحالات. وهناك حاجة الآن إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة المسائل المعقدة المتصلة "باعتبارات أخرى" إذا ما أُريد للدستور الغذائي أن يواصل العمل بصورة متناغمة والمضي قُدمًا ببرنامج عمله من خلال توافق الآراء والتعاون.

9- وتحدد الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 المعلومات الأساسية والتسلسل التاريخي لعملية وضع بيانات المبادئ و"معايير النظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ 2". ويوفر النصان معًا الإطار الأساسي للنظر في عوامل أخرى غير العلوم على الرغم من أن الإمكانات الكاملة لهذا الإطار ربما لم تُستخدم بعد.

10- واكتسبت بيانات المبادئ اليوم أهمية إضافية في سياق التحديات العالمية الجديدة التي تتجاوز بكثير القضايا الحالية المتعلقة بمجمعات بيطرية محددة. ومن المفيد النظر في "العوامل الأخرى" في هذا السياق الأوسع والسعي إلى تقديم توجيهات عامة من شأنها أن تُساعد الدستور الغذائي في وضع واعتماد معايير قائمة على العلوم قد تثير نقاشات بشأن "اعتبارات أخرى" أوسع بكثير من المسائل التي كان على هيئة الدستور الغذائي التعامل معها حتّى الآن. وتتمثل بعض الأمثلة على المشكلات التي قد تُثار في المستقبل في تطبيق التقنيات الجديدة، ووصف المنتجات للأغذية الجديدة / المستحدثة، واستدامة السلسلة الغذائية، والعوامل البيئية بما في ذلك الآثار المترتبة على تغير المناخ.

11- ويجب أن تأخذ التوجيهات العملية الموجهة إلى هيئة الدستور الغذائي ورؤساء اللجان ومجموعات العمل والأعضاء أنفسهم في الاعتبار الحالات المختلفة في مختلف أنحاء العالم وأن تُيسّر الحلول التي تزيد من فرص التوصل إلى توافق في الآراء.

12- ويبدو أنّ التحديات المتعلقة بتطبيق بيانات المبادئ تتركز حتى الآن في مجال الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية. ويجب أن تُجسّد الخطوط التوجيهية التي سيتمّ وضعها الفهم الكامل لأوجه التباين في تطبيق العلوم والإجراءات في مختلف مجالات الدستور الغذائي.

13- وأخيرًا، ستسترشد صياغة الخطوط التوجيهية الخاصة بهذا العمل بالخطوط التوجيهية المتاحة بالفعل للرؤساء في "*التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء*" الواردة في دليل الإجراءات.

طلب الإدلاء بالتعليقات

14- يُرجى من أعضاء اللجنة الفرعية تقديم تعليقاتهم على المواضيع والمسائل التالية والردّ عليها:

السؤال الأول: ما هي وجهة نظركم بشأن التحليل المقدم في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6، مع مراعاة بعض الخطوط التوجيهية والاعتبارات التالية:

(أ) ينبغي أن تستند نصوص الدستور الغذائي إلى العلوم السليمة والتحليل والأدلة.
(ب) ينبغي أن تُراعي نصوص الدستور الغذائي العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، مع الإشارة إلى ضرورة مراعاة العوامل ذات الصلة والمقبولة على أساس عالمي فقط.
(ج) إنّ العلاقة بين بيانات المبادئ ومبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي وصلتها المشتركة بالعوامل المشروعة الأخرى هي مسائل لها أهميتها في الدستور الغذائي.
(د) يُمكن أن تُضاف إلى القائمة عوامل مشروعة أخرى متوافقة مع "المبادئ التوجيهية لتحليل المخاطر".
(هـ) ينبغي الإقرار بوجود شواغل مشروعة قد تنطبق على المستوى الوطني / الإقليمي عند وضع تشريعات وطنية / إقليمية، ولكنّها قد لا تنطبق على الصعيد العالمي، وبالتالي فهي غير مدرجة في العوامل المعمول بها في الدستور الغذائي.

السؤال الثاني: هل توافقون على تفسير البيان 4 على النحو المبين في القسم 3-4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 والاستنتاج القائل بأنه "إذا ما استوفي هذا الشرط، فإنّ البيان 4 يقدم وسيلة رسمية للأعضاء لعدم استخدام المواصفة دون إجراء مناقشة إضافية لآرائهم بشأن الاعتبارات الأخرى. وهذا يتفق مع القيم الرئيسية للدستور الغذائي، ولا سيما الشفافية"؟

ويُرجى تقديم تبرير منطقي لدعم إجابتكم.

السؤال الثالث: يرد في القسمين 5 و7 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 رسم تخطيطي للخيارات المتاحة وإطار صنع القرار لتوجيه الرؤساء بشأن استخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة.

فهل يوضح الرسم التخطيطي الحالات التي يتفق فيها الأعضاء على دور العلم وتختلف وجهات نظرهم بشأن "الاعتبارات الأخرى والخيارات المتاحة للرؤساء لاستكشاف الحلول في إطار البيان 4؟

هل لديكم أي اقتراحات أخرى لتحسين الرسم التخطيطي أو القيمة العامة لهذه الرسوم التخطيطية؟

السؤال الرابع: ما هي وجهة نظركم بشأن "العوامل / الاعتبارات المشروعة الأخرى" المنصوص عليها *حاليًا* في إجراءات الدستور عند وضع المواصفات؟

هل هي واضحة وكاملة ومناسبة أم لا؟

السؤال الخامس: ما هي وجهة نظركم بشأن الخيارات الواردة في القسم 6 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 بشأن إمكانية تفعيل البيان 4 (الخطوة 1-2-1)؟

النظر في العوامل الإضافية وأهميتها للمستقبل

السؤال السادس: ما هي العوامل الإضافية التي قد يلزم أخذها في الاعتبار في المستقبل لمواجهة التحديات المحتملة كتلك الموضحة في الفقرة 10 أعلاه في قسم "الغرض من طلب الإدلاء بالتعليقات وسياقه"؟

السؤال السابع: ما هي الاقتراحات التي تقدمونها بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها هيئة الدستور الغذائي لتعزيز التفاهم المشترك في هذا المجال؟

السؤال الثامن: هل تُعدّ الإجراءات الحالية لأخذ العوامل الأخرى بنظر الاعتبار أثناء مختلف مراحل وضع المعايير كافية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل لدى الأعضاء أيّ أفكار لتحسين الإجراءات الحالية؟

السؤال التاسع: هل ينبغي مواصلة استعراض عملية الاستعراض التقييمي التي تقوم بها لجنة الدستور الغذائي لمراعاة التحديات والاختلافات الخاصة في مختلف لجان الدستور في ما يتعلق "بالعوامل الأخرى" ولتيسير التحديد في وقت مبكّر للمسائل التي قد تُؤثر على التقدّم بالعمل؟

وتشمل المراحل التي يُمكن النظر فيها ما يلي:

(أ) إجراء استعراض تقييمي لاقتراحات العمل الجديدة ودراسة إمكانية توحيد المسائل المطروحة.
(ب) رصد التطورات التي حدثت خلال مراحل مختلفة من عملية وضع المواصفات وتنبيه الرؤساء عندما يُرجّح أن تعوق عوامل أخرى غير تلك التي تعتبر "مشروعة" التقدّم في العمل.
(ج) إيلاء اهتمام خاص أثناء إجراء الاستعراض التقييمي للنصوص المقدّمة للاعتماد في الخطوة 5 لتقييم وتحديد ما إذا كان المبرّر والأساس المنطقي للنظر في العوامل المشروعة الأخرى موثقًا بشكل واضح وذا صلة بحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية.

التحفظات إزاء البيان 4 في الدستور الغذائي

السؤال العاشر: هل يوفر إجراء التحفظ آلية مفيدة للأعضاء لدعم التقدّم بالعمل عندما يكون هناك مستوى عالٍ من التوافق في الآراء لاعتماد مواصفة ما؟

السؤال الحادي عشر: هل سيكون من المفيد إدراج أحكام تُلزم الأعضاء ببيان أساس تحفظاتهم لضمان الشفافية؟

وهل يعتبر الأعضاء أنّ الأحكام المنصوص عليها في دليل الإجراءات[2] (المبادئ التوجيهية بشأن تسيير اجتماعات لجان الدستور وفرق العمل الحكومية الدولية المخصصة) واضحة بشأن هذه النقطة؟

السؤال الثاني عشر: هل هناك تباين بين حالتي تطبيق البيان 4 على إجراءات إبداء التحفظ والنصّ الوارد في الخطوط التوجيهية بشأن عقد الاجتماعات؟

التدابير الرامية إلى تيسير التوصّل إلى توافق في الآراء

السؤال الثالث عشر: هل تُعدّ "التدابير الرامية إلى تيسير التوصّل إلى توافق في الآراء" مفيدة في دعم التوجيه العملي على النحو الوارد أعلاه أم لا بدّ من استكمالها؟

[2] "لوفود البلدان الأعضاء والمنظمات المراقبة التي ترغب في تسجيل اعتراضها على قرار للجنة أن تفعل ذلك، سواء كان القرار قد اتخذ بناء على التصويت أم لا، وذلك من خلال طلب إدراج بيان بموقفها في تقرير اللجنة. ولا ينبغي لهذا البيان أن يستخدم مجرد عبارات مثل: "إن وفد x سيحافظ على موقفه"، بل ينبغي توضيح مدى اعتراض الوفد على القرار المحدد للجنة والإفادة عما إذا كان يعترض على القرار أم أنه يرغب في إتاحة فرصة أخرى لدراسة المسألة".

الجدول الزمني المؤقت لهذا العمل

15- في ما يلي الجدول الزمني المؤقت لهذا العمل:

الرسالة الأولى الموجهة إلى اللجنة الفرعية (باللغة الإنكليزية)	20 يناير / كانون الثاني 2022
اجتماع افتراضي مع اللجنة الفرعية لتقديم أي توضيحات ومعلومات إضافية بشأن طلب الإدلاء بالتعليقات	2 فبراير / شباط 2022
الموعد النهائي لتقديم التعليقات	14 فبراير / شباط 2022
الاجتماع الافتراضي للجنة الفرعية	21-23 فبراير / شباط 2022
الرسالة الثانية الموجهة إلى اللجنة الفرعية (باللغة الإنكليزية)، (النظر في الحاجة إلى إجراء تشاورات أوسع مع الأعضاء خلال هذه الفترة)	11 مارس / آذار 2022
تاريخ اختتام التعليقات	25 مارس / آذار 2022
نشر مشروع الخطوط التوجيهية بشأن تفعيل بيانات المبادئ وترجمته لعرضه على اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين	15 أبريل / نيسان 2022
النظر في هذه المسألة والخطوات التالية خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية	20-30 يونيو / حزيران 2022

الملحق 2

اللجنة الفرعية الثانية التابعة للجنة التنفيذية والمعنيّة بتطبيق بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صـــنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار

الطلب الثاني للإدلاء بالتعليقات

ألف – المقدمة والمعلومات الأساسية

1- عُقد اجتماع افتراضـي للجنة الفرعية المعنية ببيانات المبادئ في الفترة من 21 إلى 23 فبراير / شـباط 2022 من أجل القيام بما يلي:

- مواصلة المناقشات المفصّلة بشأن الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 التي كانت موضوع تعليقات أولية في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية؛
- ومراجعة الإجابات على الأسـئلة الواردة في الرسـالة المؤرخة في 20 يناير /كانون الثاني 2022 وتبادل الآراء بشأن الاقتراحات المتعلقة بوضع توجيهات عملية لرؤساء لجان الدستور الغذائي والأعضاء بشأن تفعيل بيانات المبادئ.

2- كانت المناقشات التي جرت في الاجتماع الافتراضي مفيدة في إحراز تقدّم في المجالات الرئيسية المتعلقة بتفعيل بيانات المبادئ وتطوير توجيهات عملية للرؤساء والأعضاء.

3- وفي ختام الاجتماع، سلّط رئيس اللجنة الفرعية الضوء على النتائج الرئيسية التالية:

(أ) تحقيق اتفاق واسع بشأن تفسير البيان 4 على النحو المبين في القسم 3-4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6، مع الإشـارة في نفس الوقت إلى الحاجة إلى فهم أوضـح لبعض المصـطلحات الواردة في بيانات المبادئ؛

(ب) وتقديم دعم واسع للرسم البياني / للإطار التنظيمي مع التأكيد على الحاجة إلى توضيح بعض الخيارات والمصطلحات وتحسين وضوح الرسم التخطيطي؛

(ج) وتقـديم الـدعم الكـافي لخيـارات تفعيـل البيـان 4 على النحو المبين في القســم 6 من الوثيقـة CX/EXEC 21/81/6:

(1) تقديم الدعم لإدراج بيانات الحالات الوطنية في تقارير اللجان في الحالات التي يتفق فيها الأعضاء على دور العلم ولكنهم لا يدعمون التقدّم بالمواصفة.

(2) آراء مختلفة بشأن الاقتراح بتضمين الحواشي أسفل الصفحة في المواصفة لوصف الحالات الوطنية بشأن التقدم المواصفات في مثل هذه الحالات. وبينما كان بعض الأعضاء مهتمين باستكشاف هذا الخيار، رأى آخرون أنّ هذه الحواشي قد تُقوّض وضع المواصفات الدولية. وفي هذا السياق، ذُكرت السـوابق الحالية لاسـتخدام الحواشـي أسـفل الصـفحة في المواصـفات كأسـاس للتقدّم بالمواصفات.

(د) الحاجة إلى مواصلة استعراض الخيارات الواردة في القسم 7 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6؛

(هـ) والاعتراف بالتحفظات ودعم استخدامها كآلية للمضي قُدمًا بالعمل عندما يكون هناك مستوى عالٍ من التوافق في الآراء لاعتماد مواصفة ما؛ والاعتراف بإجراء الامتناع عن القبول ودعم استخدام الأعضاء له في الحالات التي تندرج في البيان 4 شريطة أن يتمّ حلّ مسائل الدعم الكافي المتبقية (انظر النقطة (ج) أعلاه).

باء – مسائل أخرى

1- نظر الاجتماع الافتراضي أيضًا في الردود على الأسئلة الواردة في الرسالة المؤرخة في 20 يناير/كانون الثاني 2022. وتمثلت الملاحظات الرئيسية لهذه المناقشات في ما يلي:

(أ) **العوامل المشروعة الأخرى / الاعتبارات الأخرى**: وردت ردود متباينة على السؤال المتعلق بجدوى إجراء مزيد من المناقشات بشأن العوامل المشروعة الأخرى / الاعتبارات الأخرى. ورأى بعض الأعضاء أنّ هذه المسألة تقع خارج نطاق عمل اللجنة الفرعية وعارضوا النظر في هذه المسألة، في حين أنّ بعض الأعضاء الآخرين كانوا على استعداد للنظر فيها. ومع ذلك، كان هناك اتفاق واسع على أنّ بيانات المبادئ الحالية تتيح للأعضاء، في غياب أيّ مناقشة أخرى بشأن عوامل / اعتبارات الأخرى، فرصة لتحديد واقتراح العوامل الأخرى التي قد تكون ذات صلة بمواصفة معينة على أساس كل حالة على حدة، كجزء من عملية إدارة المخاطر، وذلك لاختبار ما إذا كان يمكن قبول مثل هذا العامل (العوامل) على أساس عالمي، أو على أساس إقليمي في حالة المواصفات الإقليمية والنصوص ذات الصلة.

(ب) **الاستعراض التقييمي**: تمّ الإعراب عن آراء مماثلة بشأن ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في عملية الاستعراض التقييمي لمعالجة الحالات التي يوجد فيها اتفاق على دور العلم ولكن هناك عوامل أخرى تدخل في الاعتبار. وأشار الاجتماع إلى المناقشات السابقة التي أجرتها اللجنة التنفيذية بشأن هذه المسألة وإلى قرار تركها للأمانة لاستعراض / تقديم المشورة للجنة التنفيذية حسب الحاجة.

(ج) **التحفظات**: وافق أعضاء اللجنة الفرعية أيضًا على الاقتراح الداعي إلى أن يُطلب من الأعضاء دائمًا تبرير أيّ تحفظات حرصًا على الشفافية.

جيم – نطاق الرسالة الثانية الموجهة إلى اللجنة الفرعية

بناءً على الردود الخطية على الاستبيان والتعليقات التي تمّ الإدلاء بها في الاجتماعات الافتراضية، يُقترح أن تركز الجولة الثانية من التعليقات على المجالات الرئيسية التالية:

(أ) **التوجيهات التفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ**: مواصلة بلورة التوجيهات التفسيرية بشأن استخدام بيانات المبادئ بما في ذلك توضيح بعض المصطلحات في البيانات الأربعة (انظر القسم 3 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6). ويُدعى أعضاء اللجنة الفرعية إلى مراجعة التعليقات والاقتراحات الواردة في الملحق 1.

(ب) **الرسم التخطيطي وإطار صنع القرار لاستخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة**: مواصلة تطوير الرسم التخطيطي الذي يهدف إلى توجيه الرؤساء في الحالات المختلفة الناشئة عن تطبيق بيانات

المبادئ (انظر القسم 5 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6). ويرد رسم تخطيطي منقّح في الملحق 2 لإبداء التعليقات عليه.

(ج) **خيارات تفعيل البيان 4**: مواصلة النظر في الخيارات المنصوص عليها في القسمين 6 من الوثيقتين CX/EXEC 21/81/6 وCX/EXEC 19/77/10. ويُدعى الأعضاء إلى التعليق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الملحق 3.

(د) **استخدام التحفظات**: اتفق أعضاء اللجنة الفرعية الذين علقوا على هذه المسألة على أنّ التحفظات تمثل بشكل عام خيارًا مفيدًا ومناسبًا لتسهيل التقدّم بالمواصفات واتفقوا على أن الامتناع عن القبول هو خيار لتسهيل التقدّم بالمواصفات في الحالات التي تندرج في إطار البيان 4. ويُدعى أعضاء اللجنة الفرعية إلى التعليق على مشروع الخطوط التوجيهية التشغيلية الموجهة للرؤساء والأعضاء، والوارد في الملحق 4.

(هـ) **التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء**: خيارات لتعزيز دعم الاستخدام العملي للتدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء، بما في ذلك اقتراح وضع دليل للمندوبين لدى لجان الدستور الغذائي وفرق العمل التابعة له. ويتضمن الملحق 5 بعض الاقتراحات.

دال – الخطوات التالية

تُرفق بهذه الرسالة مشاريع نصوص منقحة أو نصوص جديدة بشأن المجالات المذكورة أعلاه لمراجعتها والتعليق عليها من قبل اللجنة الفرعية. وتمّ تمديد الموعد النهائي لتقديم الردود حتى **31 مارس/آذار 2022** استجابة لطلب تخصيص مزيد من الوقت. ويُرجى من الأعضاء نشر ردودهم على منصة منتدى الدستور الغذائي المخصصة.

الملحق 1

التوجيهات التفسيرية المقترحة بشأن استخدام بيانات المبادئ

يقدم القسمان 3 و4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 توجيهات تفسيرية بشأن بيانات المبادئ *ومعايير النظر في العوامل المشروعة الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ 2*. وتمت مناقشة هذين القسمين على نطاق واسع خلال الاجتماع الافتراضي للجنة الفرعية الذي عُقد في الفترة من 21 إلى 23 فبراير/شباط 2022. ومن المقرر أن تتمّ مراجعة التوجيهات التفسيرية لمراعاة التعليقات الواردة من الاجتماع الافتراضي وأيّ تعليقات إضافية سيتمّ تقديمها.

ويوضح هذا الملحق التعليقات الرئيسية للأعضاء بشأن التوجيهات التفسيرية ويتضمن بعض الأسئلة المحددة لمزيد من التوضيح. وسيتم استخدام هذه الردود لمراجعة التوجيهات التفسيرية لإدراجها في التقرير الذي سترفعه اللجنة الفرعية إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين.

البيان 1

تستند المواصفات الغذائية والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى التي تضعها هيئة الدستور الغذائي إلى مبدأ التحليل العلمي السليم والبراهين التي تتضمن إجراء استعراض معمّق لجميع المعلومات ذات الصلة بهدف أن تضمن المواصفات جودة إمدادات الأغذية وسلامتها.

واتفق أعضاء اللجنة الفرعية بشكل عام على وصف استخدام البيان 1 ولم يقترحوا توضيح أيّ نقاط محددة.

وأشار أحد التعليقات الذي قد يستحق المزيد من المناقشة إلى أنّ "*التقييمات اللازمة لجودة الأغذية والمعلومات المتعلقة بالمستهلك لم يتمّ وصفها / تنظيمها في الدستور الغذائي بنفس الطريقة التي وُصفت / نُظّمت بها تلك المتعلقة بسلامة الأغذية*" .

ويُدعى الأعضاء إلى التعليق على البيان المذكور أعلاه وعلى أهميته في تفعيل بيانات المبادئ.

البيان 2

تراعي هيئة الدستور الغذائي لدى وضعها للمواصفات الغذائية واتخاذ قرار بشأنها حيثما كان ملائمًا، العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلكين والترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

اتفق أعضاء اللجنة الفرعية على تفسير البيان 2، وأحاطوا علمًا بالتأكيد على أنّه لا تُؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن معايير الدستور الغذائي سوى العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلكين وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. ولا تُعتبر العوامل المشروعة الأخرى الخارجة عن هذا النطاق ذات صلة بمناقشات إدارة المخاطر في الدستور الغذائي.

ويرد أدناه بيان استنتاجي يصف الغرض من البيان 2:

يؤكد هذا البيان مبدأين رئيسيين متكاملين. ويتوقع المبدأ الأول أن تراعي اللجان وهيئة الدستور الغذائي، عند الاقتضاء، العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية الصحة وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، بما في ذلك تلك الواردة

في الفقرة 35 من مبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي. ويتمثل المبدأ الثاني في استنتاج مفاده أنّه لا ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار العوامل المشروعة الأخرى التي ليست ذات صلة بغرض الدستور الغذائي المتعلق بحماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية في مناقشات إدارة المخاطر في الدستور الغذائي.

البيان 3

يُلاحظ في هذا الصدد أنّ توسيم الأغذية يلعب دورًا مهمًا في تعزيز هذين الهدفين.

يتسم هذا البيان بطابع عام. وهو يعترف بدور التوسيم في تعزيز أهداف حماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

ومع ذلك، طُرحت بعض الأسئلة عند الردّ على الرسم التخطيطي / إطار العمل بشأن خيارات التوسيم ومدى ملاءمة الإشارة إلى المسائل التي تقع خارج ولاية الدستور الغذائي. وبدلًا من ذلك، قد يكون من المناسب والملائم أن يسعى الأعضاء إلى البحث عن خيارات التوسيم على المستويين الوطني أو الإقليمي لمعالجة "الاعتبارات الأخرى".

ويُدعى الأعضاء إلى تقديم المزيد من التعليقات بشأن التوجيهات التفسيرية والاستنتاجات المتعلقة بالبيان 3 الواردة في القسم 3–4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 لتسهيل تطبيقها العملي.

البيان 4

في حال اتفق أعضاء هيئة الدستور الغذائي على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة وظهور وجهات نظر مختلفة بشأن اعتبارات أخرى، يحق للأعضاء عدم قبول المواصفات ذات الصلة دونما يقتضي ذلك بالضرورة منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرارها.

تسعى التوجيهات التفسيرية الخاصة بالبيان 4 على النحو المبين في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 إلى توضيح عدد من المصطلحات المحددة مثل المستوى الضروري من الحماية والاعتبارات الأخرى وإجراء القبول.

واتفق الأعضاء بشكل عام مع العبارة الواردة في القسم 3–4 ومفادها أنّ "*البيان 4 يقدم وسيلة رسمية للأعضاء لعدم استخدام المواصفة دون إجراء مناقشة إضافية لآرائهم بشأن الاعتبارات الأخرى. وهذا يتفق مع القيم الرئيسية للدستور الغذائي، ولا سيما الشفافية*".

ونظرًا لأنّ الدستور الغذائي لم يعد يتضمن إجراءات القبول، فقد يحتاج مصطلح "القبول" إلى مزيد من التوضيح لتيسير الفهم المشترك والتطبيق العملي، على الرغم من الاستنتاجات السابقة التي خلصت إليها لجنة الدستور الغذائي المعنية

بالمبادئ العامة[3] وهيئة الدستور الغذائي[4] بأنّ مصطلح "القبول" يجب أن يُفهم الآن بما يتماشى مع التعريف اليومي للمصطلح. وتُوضّح المقتطفات ذات الصلة من وثائق الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة والدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي أنّ النقاشات المستفيضة بشأن هذا المصطلح لم تُفض إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تغيير تعريفه. ويمكن إعادة النظر في الحجج المقدّمة في ذلك الوقت.

ويُدعى الأعضاء إلى تقديم المزيد من التعليقات حول التوجيهات التفسيرية المقدمة بشأن البيان 4 وتحديد أيّ مصطلحات أو مسائل إضافية قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

القسم 4: معايير النظر في العوامل الأخرى المذكورة في بيان المبادئ الثاني

تمّ تطوير المعايير الواردة في هذا القسم بعد اعتماد بيانات المبادئ وكان الغرض منها هو تسهيل فهم العوامل المشروعة الأخرى المذكورة في البيان 2 والنظر فيها. ويجب قراءة المعايير جنبًا إلى جنب مع *مبادئ العمل لتحليل المخاطر للتطبيق في إطار عمل الدستور الغذائي*.

ويُدعى الأعضاء إلى التعليق على التفسير والتوجيه بشأن المعايير (أ) إلى (ح) الواردة في القسم 4 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 وتحديد أيّ نقاط تتطلب مزيدًا من التوضيح لتسهيل فهمها وتطبيقها العملي.

[3] الفقرات من 107 إلى 111 من الوثيقة ALINORM 9/32/33 (تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، 2009):
الفقرة 107: على النحو المتفق عليه في إطار البند 1 من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في اقتراح وفد اليابان في وثيقة قاعة المؤتمر 7 لمراجعة استخدام مصطلح "القبول" في بيان المبادئ بشأن دور العلم في عملية اتخاذ القرار في الدستور الغذائي ومدى مراعاة العوامل الأخرى؛ والاستعاضة عنه بصيغة بديلة تراعي إلغاء إجراء القبول.
الفقرة 108: أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أنّ استخدام مصطلح "القبول" في بيان المبادئ يمكن تفسيره على أنه لا يشير إلى إجراء القبول في حد ذاته، بل يشير إلى الاعتماد النهائي للمعيار في إجراءات وضع المعيار أو استخدامه على المستوى الوطني. واقتُرح أيضًا أن يطلب من اللجنة توضيح تفسير الفقرة 4 من بيانات المبادئ في هذا الصدد.
الفقرة 109: أشارت وفود أخرى إلى ضرورة النظر بعناية في الآثار القانونية المحتملة قبل إدخال أيّ تغيير على بيانات المبادئ، وأنه من السابق لأوانه إجراء مراجعة للنص في هذه المرحلة.
الفقرة 110: اعتبرت بعض الوفود أن المناقشات المتعلقة ببيانات المبادئ كانت طويلة ومعقدة للغاية وأنه لا حاجة لإعادة النظر في هذه المسألة، ولذلك يمكن الاحتفاظ بالبيان في الدليل دون تغيير، حيث أنّ البيانات تُمثل في واقع الأمر القرار الذي اتخذته الهيئة في عام 1995.
الفقرة 111: بعد إجراء بعض المناقشات وافقت اللجنة على عدم النظر في أي مراجعة لبيانات المبادئ، ولكنها أوصت الهيئة بإدراج حاشية للفقرة 4 من بيانات المبادئ تشير إلى أن إجراء القبول قد ألغي في عام 2005.

[4] الفقرة 21 من الوثيقة ALINORM 09/32/REP (تقرير الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، 2009): أعربت العديد من الوفود عن رأي مفاده أنه لم يكن من المقصود عند استخدام مصطلح "القبول" في بيانات المبادئ الإشارة إلى إجراء القبول الذي ألغي في عام 2005. وعليه، لم تؤيد إدراج حاشية أسفل الصفحة تشير إلى إلغاء هذا الإجراء. ولذلك وافقت هيئة الدستور الغذائي على الإبقاء على نصّ بيانات المبادئ دون تغيير.

الملحق 2

الرسم التخطيطي وإطار صنع القرار لاستخدام بيانات المبادئ في حالات مختلفة

يحدد هذا الرســـم التخطيطي إطار العمل والخيارات المتاحة للرؤســـاء في الحالات التي تدخل في نطاق بيانات المبادئ ويتضمن أيضًا الخيارات المتاحة للرؤساء في الحالات التي لا يمكن أن تُقدم فيها بيانات المبادئ حلًّا.

ويُدعى الأعضاء إلى استعراض الرسم التخطيطي وتحديد أيّ مسائل تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتطوير (انظر الأقسام 5 و6 و7 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6).

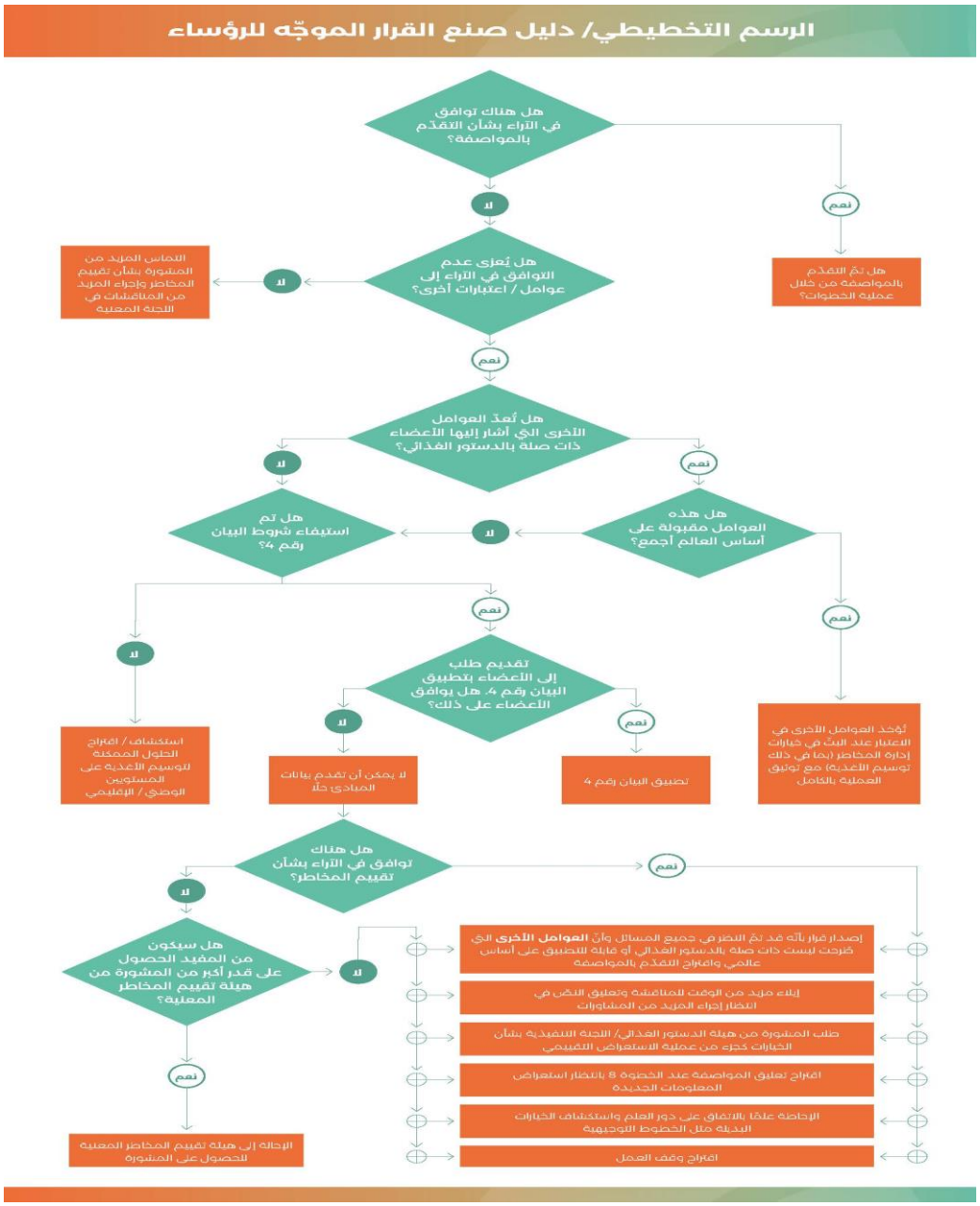

الملحق 3

خيارات لتفعيل البيان 4

1- يحدد القسم 6 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 خيارين ممكنين في الحالات التي يخلص فيها رئيس لجنة ما إلى أنّ تطبيق البيان 4 مناسب ويحظى ذلك بقبول الأعضاء.

2- ويتمثل أحد الخيارات في إدراج بيانات محددة في تقرير اللجنة. ويرد وصف لبعض الخيارات في القسم 6-1.

3- ويتمثّل خيار آخر في إدراج حاشية أسفل الصفحة في المواصفة قيد البحث.

4- ولا يتعارض الخياران مع بعضهما البعض – فقد نظر مؤلفو الوثيقة CX/EXEC 21/81/6 في إمكانيات تضمين بيان محدد في تقرير اللجنة دون إدراج حاشية أسفل الصفحة في المواصفة؛ أو إدراج بيان محدد في تقرير اللجنة وحاشية أسفل الصفحة في المواصفة على حدّ سواء؛ أو عدم إدراج أيّ منهما.

5- ومن التعليقات التي قدمها الأعضاء في الاجتماع الافتراضي الذي عُقد من 21 إلى 23 فبراير / شباط 2022، كان هناك دعم واسع لإمكانية إدراج بيانات الحالات الوطنية في تقارير اللجان عندما يتفق الأعضاء على دور العلم والمستوى الضروري للحماية وتختلف وجهات نظرهم بشأن اعتبارات أخرى.

6- غير أنّ وجهات نظر الأعضاء انقسمت بشأن إمكانية إدراج حاشية أسفل الصفحة في المواصفة لتعكس الحالات الوطنية. وأشار الأعضاء الذين يُعارضون مثل هذه الحواشي إلى أنّ إدراجها قد يقوض وضع المواصفات الدولية. كما يمكن أن تكون هذه العملية شاقة من حيث الحفاظ على مواصفات حديثة في حالة تغيير مواقف الأعضاء.

7- وأيّد بعض الأعضاء الآخرين تنفيذ هذا الخيار إذا كان سيساعد في التقدّم بالمواصفات. وبالإضافة إلى ذلك، لُوحظ أيضًا أنّ الدستور الغذائي يتضمّن بالفعل سوابق متعلقة بإدراج الحواشي أسفل الصفحة في المواصفات.

التوصية

8- يوصى بتقديم مجموعة الآراء المتنوعة التي أعرب عنها أعضاء اللجنة الفرعية بشأن الخيارات المعروضة إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين لمواصلة النظر فيها.

الملحق 4

استخدام التحفظات وإجراءات الامتناع عن القبول واستخدام المعايير في الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ

يُدعى أعضاء اللجنة الفرعية إلى مراجعة النص التالي بشأن استخدام التحفظات في الحالات التي تندرج في إطار بيانات المبادئ والتعليق عليه:

7- تضمن اللائحة الداخلية للدستور الغذائي (الفقرة 1 من المادة العاشرة) "إدراج الآراء والتوصيات والاستنتاجات في تقارير الدورة، بما في ذلك بيانًا بآراء الأقلية عند الطلب". ولا يرد هذا الأمر بمزيد من التفصيل في اللائحة الداخلية ولكنه يشير إلى حقّ الأعضاء في تسجيل آرائهم عندما يكون لهم رأي مخالف للقرار المتخذ. ويتمّ تناول هذا الموضوع في *الخطوط التوجيهية لإدارة اجتماعات لجان الدستور الغذائي وفرق العمل الحكومية الدولية المخصصة*.

8- وتستخدم هذه الخطوط التوجيهية مصطلحي "التحفّظ" و"الاعتراض" وهما يمنحان الحقّ للوفود (الأعضاء) ووفود البلدان التي لها صفة المراقب في تسجيل اعتراضها على قرار اللجنة، عن طريق طلب بيان بموقفها يرد في تقرير اللجنة. وينبغي أن يُوضّح البيان مدى اعتراض الوفد والإفادة عمّا إذا كان يعترض على القرار أم أنّه يرغب في إتاحة فرصة أخرى لدراسة المسألة".

9- وعليه، يمكن وصف التحفظات كما هي مستخدمة حاليًا في الدستور الغذائي بناءً على هذه القواعد، بأنّها بيان بعدم موافقة أحد الأعضاء على القرار الذي تتخذه اللجنة أو الهيئة. ويمكن أن تتعلق التحفظات بجزء من معيار أو بمعيار بأكمله، ويتمّ إبداؤها هذه أعقاب اتخاذ القرارات. ويمكن أن تتعلق بجملة أمور منها تباين الآراء بشأن المستوى الضروري لحماية صحة المستهلك. وقد تُعرب ببساطة عن الرغبة في مواصلة المناقشات.

10- وتطلب الخطوط التوجيهية من الوفود إلى أن تُشير إلى "مدى" اعتراضها ولكنها لا تقدم توجيهات في هذا الصدد.

11- وعلى الرغم من أنّ الخطوط التوجيهية لا تطلب صراحة من الوفود تبرير موقفها، تقتضي الممارسات المعتمدة إدراج بيان بموقفها، ويتّضح ذلك من مداخلات الوفد السابقة في الاجتماعات ذات الصلة. وقد تمّ اعتماد العديد من معايير الدستور الغذائي على أساس توافق الآراء مع الإشارة في الوقت ذاته إلى تحفظات أحد الأعضاء أو أكثر.

12- ينص البيان 4 على أنّه "في حال اتفق أعضاء هيئة الدستور الغذائي على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة وظهور وجهات نظر مختلفة بشأن اعتبارات أخرى، يحق للأعضاء عدم قبول المواصفات ذات الصلة دون أن يقتضي ذلك بالضرورة منع هيئة الدستور الغذائي من اتخاذ قرارها". ولا يتضمن البيان 4 أيّ توجيهات تُوضّح كيفية توضيح هذه الحالة في التقرير – انظر الملحق 3 للاطلاع على الاقتراحات الواردة في الوثيقة CX/EXEC 21/81/6.

الخيارات المتاحة للرؤساء والأعضاء

يحقّ الرئيس، عندما يعترض أحد الأعضاء التقدّم بمواصفة ما لأيّ سبب من الأسباب، أن يدعو ذلك العضو إلى تسجيل تحفظ يعرب عن آرائه في تقرير الاجتماع، مصحوبًا بوصف موجز لأسس التحفظ. وعندما يوافق العضو على أنّ تسجيل التحفّظ في التقرير يكفي للتنازل عن اعتراضه، يمكن التقدّم بالمواصفة على أساس توافق الآراء.

ويمكن استخدام الخيار أعلاه عندما يتفق الأعضاء على المستوى الضروري لحماية الصحة العامة ولكن تختلف وجهات نظرهم بشأن اعتبارات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لأيّ عضو أن يختار استخدام البيان 4، أو يجوز للرئيس أن يدعو العضو إلى استخدام البيان 4. ويتيح استخدام البيان 4 للأعضاء الامتناع عن قبول مواصفة ما دون أن يقتضي ذلك منع أو تأخير التقدّم بالمواصفة.

الملحق 5

التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء

تباينت الردود على السؤال الثالث عشر الوارد في الاستبيان (انظر الرسالة المؤرخة في 20 يناير /كانون الثاني 2022) حيث أعرب بعض الأعضاء عن رضاهم العام عن النص الحالي في دليل الإجراءات ولم يروا الحاجة إلى اتخاذ مبادرات جديدة في هذا المجال. وأشار الأعضاء إلى وضع الكتيب الخاص بالرؤساء والذي يوفر توجيهات عملية للرؤساء لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء. وأُشير أيضًا إلى الطلب الذي تقدمت به اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والسبعين إلى أمانة الدستور الغذائي للنظر في وضع دليل للمندوبين. ومن شأن هذه التوجيهات أن تعترف بالدور الهام الذي يضطلع به المندوبون في تعزيز عملية اتخاذ القرارات القائمة على توافق الآراء.

وحدّد عضو آخر المجالين المحددين التاليين اللذين يمكن النظر فيهما:

- مراجعة النقطة الثانية الواردة في "*التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق الآراء*" لمعالجة الحالات التي لا يوجد فيها توافق في الآراء بشأن مقترح العمل الجديد والحاجة إلى المعيار؛
- ومراجعة النقطة قبل الأخيرة الواردة في "التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق الآراء" عن طريق الإشارة إلى بعض الخيارات المتاحة لمعالجة الحالات التي لا يُحرز فيها تقدّم بمعيار ما.

التوصية

تُوصي اللجنة الفرعية بإحالة التعليقات العامة والمحددة التي تمّ إبداؤها بشأن "التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق الآراء" إلى اللجنة التنفيذية لتنظر فيها في دورتها الثانية والثمانين.